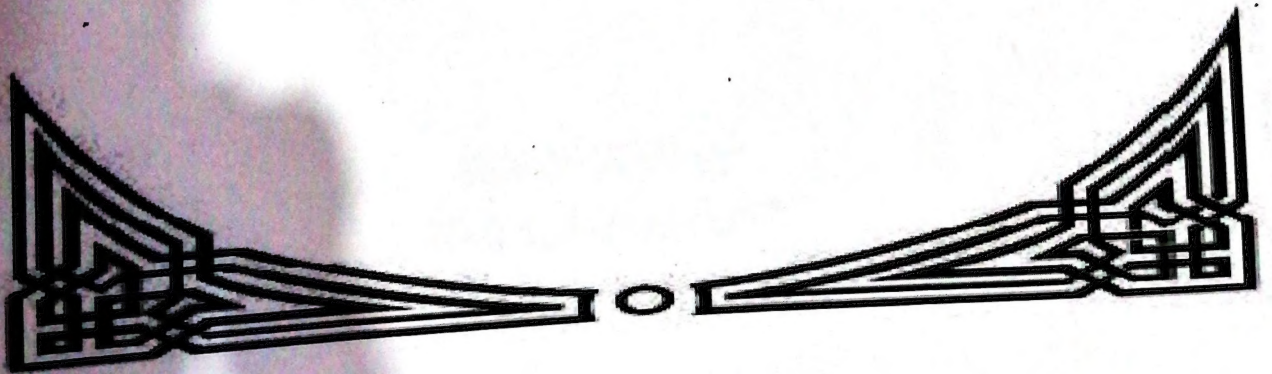




الدراسة النصية

حاشية الدسوقي على الشرح الكبير
للعلامة شمس الدين محمد بن أحمد بن
عرفة الدسوقي المالكي (المتوفى: ١٢٣٠ هـ)
«الشرح الكبير للشيخ أحمد الدردير على مختصر خليل»
مقرر الفرقة الثانية شريعة

د / أحمد فكري صديق الأزهرى



حاشية الذسوقي على الشرح الكبير

للعالم العلامة تيمس الدين شيخ محمد عرفة الذسوقي
على الشرح الكبير لأبي البركات سيدي أحمد الزردهر
وبهامشه الشرح المذكور مع تقريرات للعلامة المحقق سيدي شيخ محمد عيش
شيخ السادة المالكية رحمته

(تنبيه : قد وضعنا التقريرات المذكورة على الحاشية وعلى الشرح)
(بأسفل الصحيفة مفصولة بمجدول)

(روجعت هذه الطبعة على النسخة الأميرية وعدة نسخ أخرى)
(وإتماماً للفائدة قد ضبطنا المتن بالشكل)

المجلد الثاني

طبع في دار الكتب المصرية
مبنى البابي المحلى وشركاه

(إن أخره) الصوم (بأنه) لم يدخله في حقه والله أعلم به. ولما انتهى الكلام على الربع الأول من هذا المختصر شرع في الربع الثاني وبدأ منه بالكافة فقال [درس] (باب الكافة) بمعنى التذكير أربعة أنواع ذبيح ونحر وعقروما يموت به نحو الجراد وأشار للأول بقوله (قطع) بمعنى (تحقيقا) لا غيره من صغير وجنون وسكران ('بنا كج') أي تنكح أثناء ولو عبر به كان أولى فدخل الكتاب ذكر أو أنى ولو أمة فالقاعدة ليست على بابها (تمام) أي جميع (الحلقوم) ولو عبر به كان أولى وهو القصة التي يجري فيها النفس فلو أعازت الجوزة كلها إلى البدن لم تؤكل على الأرجح وذهب ابن وهب وغيره إلى جواز أكلها وهو (٩٩) مذهب الشافعي قطع الحلقوم ليس بشرط عدم كذا قيل لكن الوجود عند الشافعية أنه لا بد من قطع الحلقوم والريء فلو بقي من الجوزة مع الرأس قدر حلقة الحاتم ٢ كانت قطعا ولو بقي قدر نصف الدائرة بأن كان للنحاز إلى الرأس مثل القوس جرى على قول ابن القاسم وسحنون في الاحتفاء بنصف الحلقوم وعدمه (و) قطع جميع (الودجين) وهما عرقان في صفحتي العنق يصل بهما أكثر عروق البدن ويتصلان بالدماع فلو قطع أحدهما وأبقى الآخر أو بسنه لم تؤكل ولا بشرط قطع الريء بهمز في آخره وقيل بتشديد الياء من غير حمز بوزن على وهو عرق أحمر تحت الحلقوم يصل بالقص ورأس المسددة والكرش يجري فيه الطعام إليها ويسمى البلعوم واشترط الشافعي قطعه

الشرطية وقوله إن أدن الخ جواب الشرط محذوف تقديره فعل كما قدر الشارح (قوله إن أخره) أي فإن لم يضرب به في حمله لم يكن له منعه منه والله أعلم.

(باب الذكاة)

(قوله بمعنى التذكير) أشار إلى أن الذكاة اسم مصدر بمعنى الصدور والراد الذكاة للتحقيق في الذبيح فلا يرد أن المقر والتحرر من أفراد الذكاة ولا يشترط فيها قطع الحلقوم والودجين وخرج عن قوله قطع الحنق والتهش فلا يسمى ذكاه وقوله لا غيره أي لا قطع غيره (قوله تنكح أثناء) أي يجوز لنا نكاح أثناء وقوله فدخل الكتاب أي هو خرج الجوزة لأن الكتاب يجوز لنا نكاح أثناء بخلاف الجوزة (قوله ليست على بابها) أي بحيث يصير الشيء يجوز له نكاح أثناء ويجوز لنا نكاح أثناء والا لخرج الكتاب مع أن ذبحه صحيح (قوله فلو بقي الخ) هذا مفرع على كلام للن (قوله في الاحتفاء الخ) لقب وقصر مرتب فلا كفاءة راجع لابن القاسم وعدمه راجع لسحنون (قوله فلا يؤكل ما ذبح من) القفا أي ولا من إحدى صفحتي العنق لأنه تقع قبل تمام الذكاة أي لأنه قطع النحاع قبل تمام الذكاة والنحاع مخ أيض في قفار العنق والظهور وقوله فلا يؤكل ما ذبح من القفا أي - واما كان الذبيح في ضوء أو ظلام قال في التوضيح لو ذبح من القفا في ظلام وظن أنه أصاب وجه الذبيح ثم تبين أنه خلاف ذلك لم تؤكل نص عليه في التوارد وقوله من التقدم الراد أنه ليس من إحدى صفحتي العنق ولا من المؤخر فلا يضرب أحراف القطع من التقدم للحلقوم حيث لم يصدق عليه أن الذبيح من الصفحة كما في بن (قوله ولا مفهوم لقوله لم تساعده) أي بل لو فعل ذلك ابتداء مع كون السكين حادة لم تؤكل على التعمد لمخالفة سنة الذكاة (قوله فإن عاد عن قرب أكثر رفع يده اختيارا أو اضطرارا) أي والقرض أنه رفع يده بعد اتخاذ مقاتلها بحيث لو تركت لم تنش وما يأتي من أن مفوذ المقاتل لم تعمل فيه ذكاة هو في مفوذها غير ذكاة وما هنا بذكاة وهذا التفصيل أحد أقوال خمسة وهو قول ابن حبيب ورجحه ابن سراج قياسا على من سلم ساهيا وعاد عن قرب واسلحها كما في اللواق الثاني قول سحنون لا تؤكل إذا رفع يده قبل تمام عاد عن قرب أو بعده وهو ظاهر النصف لأن ظاهره أنه متى رفع الذبيح يده قبل تمام لم يؤكل عاد لها من بعد أو قرب واقصر عليه وقبل بكره أكلها مطلقا عاد لها من قرب أو عن بعد وقبل أن رفع معتدا تمام لم يؤكل أو اختيرا أكلت وقبل عكس اه بن (قوله أو بعد) أي رفع اختيارا أو اضطرارا فلم ان القسم للثقة فغاية وذلك لأن رفع يده قبل تمام التذكير

(من التقدم) متعلق بقطع فلا يؤكل ما ذبح من القفا وكذا إذا لم تساعده السكين على قطع ما ذكر قفاها وأدخلها تحت الأوداج وقطع بها ما ذكر لم يؤكل كما قاله سحنون وغيره ولا مفهوم لقوله لم تساعده السكين وكثيرا ما يقع ذلك من الجهل في ذبح الطير (بلا رفع) (لأنه) قبل النحاع فإن رفع يده قبله ثم عاد لم يؤكل إن طال وسواء رفع يده اختيارا أو اضطرارا فإن عاد من قرب أكثر رفع يده اختيارا أو اضطرارا والقرب والبعد بالمعرف بالقرب مثل أن يسن السكين أو بطرحها وبأخذ أخرى من حزامه أو قربه وهذا كله إن كان أخذ بعض المقاتل كأن قطع بعض الودجين أما إن لم يكن أخذ ذلك بأن كانت لو تركت لمقت فاتها تؤكل مطلقا رجع عن قرب أو بعد لأنها ابتداء ذكاة مستقلة حينئذ لكن إن عاد عن به

بلا قد من النية والتسمية رفع اختيار أو اضطرابا ولا يجد القرب بثلاثة باع كما قيل فان هذا مما لا يوافق عقل ولا فلي إذا التمس باع القرب
ومائتا ذراع لأن الباع أربعة (١٠٠) أفرع فكيف يسع العاقل أن يقول إن هذا من القرب بل المائة باع من الطول الذي

إما أن يكون بعد انفاذ شيء من المقاتل أو قبل انفاذ شيء منها أو في كل ما ان يعود عن قرب أو بعد وفي
كل ما ان يكون الرفع اختيارا أو اضطرابا فتوكل في ستتمها دون اثنين وهما ما إذا كان الرفع بعد انفاذ
شيء من المقاتل وعاد عن بعد كان رفعه اختيارا أو اضطرابا ولا فرق بين أن يكون الراجع ثانيا هو
الأول أو غيره ولا بد من النية والتسمية ان عاد عن بعد مطلقا أو عن قرب وكان الثاني غير الأول وإلا
لم يحتج لذلك كما قاله الطخيزي (قوله فلا بد من النية) أي وأما ان عاد عن قرب فلا يحتاج لتجديد النية
والتسمية ان كان الراجع ثانيا هو الأول أما ان كان غيره فلا بد من تجديدهما (قوله ولا يجد القرب النية)
أي الذي لا يحتاج فيه إلى تجديد نية وتسمية عند عدم انفاذ المقاتل وتوكل فيه عند انفاذها وهذا
مرتبط بقوله سابقا والقرب والبعد بالعرف (قوله كما قيل) أي كما قال بعضهم أخذنا من فتوى ابن قدام
في نور أضجه الجزار وجرحه قدام هاربا والجزار وراءه ثم أضجه ثانيا وكل ذبحه فأفتى ابن قدام
بأكله وكانت مسافة الهروب ثلثمائة باع فقال بعضهم فتوى ابن قدام بالأكل في هذه النازلة تقتضي ان
حد القرب ثلثمائة باع فيرد عليه بما قاله الشارح من ان هذا التحديد لا يوافق عقل ولا فلي على ان فتوى
ابن قدام هذه لادلالة فيها على التحديد لمسافة القرب لاحتمال ان تكون النتيجة في تلك النازلة لو
تركت لعاشت وقد علمت أنها توكل مطلقا عاد عن قرب أو عن بعد فتأمل ذلك (قوله بطل التحديد)
أي بطل تحديد القرب بما ذكر من الثلثمائة باع (قوله والدكاة في النحر) أي للتحقق في النحر من
تحقيق الكلى في جزئه (قوله من يميز بنا كح) استغنى المصنف عن ذكر التمييز وكونه يميز بنا كح هنالك كرها
في الذبح فلعل أصله طعنه أي طعن من تقدم فحذف فاعل المصدر اتكالا على ما تقدم (قوله وشهر أيضا
الخ) لما قدم القول للتعهد عليه من انه لا بد من قطع الحاقوم والودجين وهو مذهب سحنون
والرسالة أتبعه بذكر قول ابن القاسم في العتبية من الاكتفاء بنصف الحاقوم والودجين
(قوله والودجين) عطف على نصف الحاقوم أي الاكتفاء بنصف الحاقوم وتمام الودجين كذا
قرر ابن غازي وتبعه شارحنا فجعلنا الكلام مسألة واحدة وقد حكى ابن بري في شرح التلحين التشهير
في ثلاث صور نصف الحاقوم فقطع مع تمام الودجين وفي تمام الحلقوم مع نصف كل ودج وفي نصف
كل من الثلاثة وأما قطع الحلقوم مع أحد الودجين فقطع فلم يشهر الأكل وقد قرر الشارح بهرام
كلام المصنف على هذا الذي قاله ابن بري فقال وشهر الاكتفاء بنصف الحاقوم هذه مسألة يعني
مع تمام الودجين وقوله والودجين مسألة أخرى يعني نصف الودجين مع تمام الحلقوم أو مع نصفه
ومن هذا تعلم ان ما قرر به الشارح بهرام كلام المصنف هو الأولى انظر بن (قوله أو انتقالا) أي
كالجوسي إذا تنصر (قوله فهو عطف على بنا كح) أي لا على تنصر أي لا يهاجم قصر هذه الشروط على
المجوسي مع انها شروط في اباحة ذبيحة الكتابي (قوله يعني انه يصح ذبحه) أي الكتابي والأولى ان
يقول يعني انه يجوز ذبحه بدليل قوله الآتي فان وجدت الشروط الثلاثة جاز ذبحه أي جاز أكل مذبحه
وبدليل قوله لان كان مملوكا لمسلم فانه يكره أكله فان الكراهة تجامع الصحة وحينئذ فلا يصح جعل
قوله لنفسه شرطا في الصحة (قوله لا ان كان مملوكا لمسلم) أي أو كان مشتركا بينه وبين مسلم (قوله على
أرجح القولين الآتين) أي في قوله وفي ذبح كتابي لمسلم قولان وفيه ان كلامه هنا يقتضي ان القولين
الآتين بالكراهة والنوع وهو مخالف لما حل به كلام المصنف فيما يأتي فانه حمل القولين على الجواز

لا شبهة فيه والله للوفق
لصواب فان قلت بعمل
الحال على ما جرت به
العادة من اخلاب الثور
من الجزار منطلقا في غاية
سرعة الجري والجزار
خلفه كذلك خال من حيث
يسير قلنا بطل التحديد
بما ذكر ورجع الأمر إلى
العرف تأمل ولا تقتصر (و)
الدكاة (في النحر طعن)
من يميز بنا كح (بلغة)
بفتح اللام بلا رفع قبل
التام على ما تقدم وان لم
يقطع شيئا من الحلقوم
والودجين ثم ذكر مقابل
الأرجح بقوله (وشهر
أيضا) تشهرا لا يساوي
الأول (الاكتفاء) في
الذبح (بنصف الحلقوم
و) جميع (الودجين)
فلو قطع أقل من النصف
مع تمام الودجين لم يكن
به على هذا القول كما ان ما زاد
على النصف ولم يبلغ التام لم
يكتف به على القول الأول
للمتعهد ونصح زكاة المميز
(وإن) كان (سائريا)
نسبة للسامة فرقة من
اليهود (أو مجوسيا تنصر)
أو يهود راجع للجوسي
فقط (وذهب) الكتابي
اصالة أو انتقالا فهو عطف
على بنا كح يعني انه يصح
ذبحه أو نحره بشروط ثلاثة أشار لأولها بقوله (لنفسه) أي

ما يملكه لا إن كان مملوكا لم يكره لنا أكله على أرجح القولين الآتين ولثانها بقوله (مستحله) بفتح الحاء أي ما يحل له بشرعنا
والمنع

لان ذبح اليهودى ذا الظفر فلا يحل لنا أكله الثالث ان لا يذبحه لصم كما يأتى قريبا فان وجدت الشروط جاز ذبحه أو تحرمه (رد المحتار على الدر المنثور) أى استحل أكله (إن لم يصب) على الذبيحة عند ذبحها بأن ذبحها بخضرة (١٠١) وسلم عارف بالزكوة الشرعية (لا يصح)

ميز (ارتد) أى لا تصح ذكاته لا يعتبر رده وعدم مناكحته وان لم يقتل إلا بعد البلوغ وأولى الكبير (و) لا

(ذبح) بكسر الهمزة أى مذبح

(لصم) فلا يؤكل لأنه

مما أهل به لغیر الله واللام

للإختصاص بأن قصد

التقرب أى التعبد له لكونه

إلهما كما يقصد المسلم التقرب

للإله الحق (أو) ذبح

(غير حل له إن ثبت)

تحريمه عليه (بشرعنا)

وهو ذو الظفر فى حق

اليهود الثابت تحريمه عليهم

بقوله تعالى وعلى الدين

هادوا حرمنا كل ذى ظفر

فيحرم علينا كل ما ذبحه من

ذلك وهى الابل والنعام

والاوزلا الدجاج (وإلا)

ثبت تحريمه عليهم بشر

عنا بل هم الذين أخبرونا

بأن هذا الحيوان محرم

عليهم فى شرعهم

(كراهة) أى كراهة لشراؤه

منهم ولم يفسخ (كجزارتهم)

بكسر الجيم أى جملة جزارا

فى أسواق المسلمين أو فى

اليوت فيكره وكذا بيعه

فى الأسواق لعدم نصحه

(و) كره لنا (بيع)

(و) كل ما يعظم به شأنه (و)

والنعم نعم كل من الحلبين صحيح لأن المسئلة ذات أقوال ثلاثة كما سيأتى يان (قوله) لأن ذبح اليهودى (الح) وأما لو ذبحه نصرانى فانه يحل لنا أكله فقوله للصنف مستحله خاص باليهودى والشرط الذى قبله وهو قوله لنفسه وما يأتى من عدم الذبح للصم عام فى اليهودى والنصرانى (قوله) ان لم يصب على الذبيحة (أى) فان غاب عنها لم تؤكل وهذا التفصيل هو المشهور من المذهب ابن رشد القياس انه إذا كان يستحل أكل الميتة أنه لا تؤكل ذبيحته ولو لم يصب عليها لأن الذكاة لا بد فيها من النية وإذا استحل الميتة فكيف ينوى الذكاة وان ادعى انه نواها فكيف يصدق وقوله الباجى وابن عرفة واعلم ان ما ذكره للصنف من أن المشهور أكل ذبائحهم وان أكلوا الميتة ان لم يغيروا عليها بناء على المعتمد من أن نية الذكاة لا تشترط من الكافر وما قاله غيره من عدم الأكل مطلقا غابوا عليها أم لا بناء على أن نية الذكاة لا بد منها فى حق كل مذك وسيأتى ذلك الخلاف (قوله) لا يصح ارتد) عطف على بنا كح أى قطع صبي مميز بنا كح لا قطع صبي مميز ارتد لأنه لا يجوز لنا نكاح أنثاه أو أنه عطف على مقدر أى قطع مميز باقى على دينه لا قطع صبي مميز ارتد وانما ذكره وان علم من قوله بنا كح لئلا يتوهم انه لما كان لا يقتل حالا برده كانت رده غير معتبرة وان ذكاته صحيحة تأمل (قوله) وعدم مناكحته (أى) وعدم جواز نكاح أنثاه (قوله) لصم) أراد به كل ما عبد من دون الله بحيث يشمل الصم والصليب وغيرهما كعيسى (قوله) بأن قصد التقرب له) أى وأما ما ذبحوه بقصد أكلهم منه ولو فى أعيادهم ولكن سمي عليه اسم عيسى أو الصم تبركا فهذا يكره أكله وهو الآتى فى المصنف والحاصل ان ذبح أهل الكتاب إذا قصدوا به التقرب لأهلهم بأن ذبحوه لأهلهم قربانا وتركوه لها لا ينتفعون به فانه لا يحل لنا أكله اذ ليس من طعامهم لأنهم لا ينتفعون به وهذا هو المراد هنا وأما ما يأتى من الكراهة فى ذبح لصليب فالمراد ما ذبحوه لانفسهم بقصد أكلهم منه ولو فى أعيادهم لكن سموا عليه اسم أهلهم مثلا تبركا فهذا يؤكل بكره لأنه تناوله عموم وطعام الذين أوتوا الكتاب هذا حاصل ما ذكره بن فليم يقول على ذكر الله ولا على ذكر أهلهم والذى عليه أشياخنا المصريون ان المراد بذبح الكتابى للصم الذى لا يؤكل هو الذى ذكر اسم الصم عند ذبحه بأن قيل باسم الصم مثلا بدل بسم الله والحال انه جعل ذلك محلا لكافة أو متبركا به بترك الألوهى وأما ما ذبح للصم قاصدا اهداء ثوابه كذبح المسلمين لاوليائهم والحال انه ذكر اسم الله عليه فهو المكروه الآتى فى قوله وذبح لصليب أو عيسى وكلام شارحنا يحل فيما يأتى لما قاله المصريون ولعل كلامهم هو الأظهر لأن أهل الكتاب لا يتركون ما يذبحونه قربانا لأهلهم هدر ابل يطعمونه لفقراءهم على ان كلام بن يفتضى عدم الاكل من الأول ولو ذكر اسم الله عليه وهو خلاف عموم ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل كانه يقتضى الاكل من الثانى ولو ذكر اسم أهلهم فقط وهو خلاف عموم أو فسقا أهل غير الله به (قوله) وهى الابل (أى) وكذا حمار الوحش والمراد بذى الظفر كل ما كان ليس بمشقوق الخف ولا منفرج الاصابع فخرج الدجاج لانفرج أصابعها وقال البيضاوى كل ذى ظفر أى كل ذى مخلب وحافر ويسمى الحافر ظفرا مجازا ولذلك دخلت حمر الوحش (قوله) وشراؤه منهم) ما ذكره الشارح من كراهة شراء ذلك منهم هو الصواب خلافا لما فى خش من الحرمة (قوله) كجزارتهم) الضمير للمميز الذى بنا كح أى يكره للإمام ان يحمله جزارا أى ذباها يذبح ما يستحله ليبيعه فى أسواق المسلمين (قوله) وفى البيوت) أى بناء على كراهة استنابته وقوله وكذا بيعه أى للحم أو غيره (قوله) من كل ما يعظم به شأنه)

الطعام أو غيره كشياب (وإجارة) الدواب وسفينة وغيرها (لبيدو) أى الكافر وكعبده ما أشبهه من كل ما يعظم به شأنه (و) كره لنا (شراء ذبيحة) أى ما ذبحه لنفسه مما يباح له أكله عندنا بخلاف ما ذبحه لغیره مما يحل ذبحه له

فلا يكره الشراء من المسلم الذبوح له (و) كره لنا (تسلف ثمن خمر) من كافر باعه لكافر أو مسلم لكن هذا أشد كراهة (و) كره لنا (بيع السلعة) أي بمن الحمر (١٠٣) (لا أخذوا) أي ثمن الحمر من كافر (قضاء) عن دين عليه ولو كان أصله يباع

أي مثل صبيغ البيض في أيام أعيادهم (قوله فلا يكره الشراء من المسلم الذبوح له) فيه ان هذا موضوع الخلاف الآتي في قول المصنف وفي ذبح كتابي لمسلم قولان وتقدم للشارح ان الراجح منها الكراهة (قوله وتسلف ثمن خمر من كافر) أي وأما لو كان الحمر لمسلم فباعه فيحرم تسلف ثمنه لأنه لا يملكه إذ يجب على البائع رد ثمنه للمشتري واراته (قوله لكن هذا) أي لكن تسلف هذا الثمن الذي باعه به للمسلم أشد كراهة مما إذا كان باعه به لكافر (قوله ولو كان أصله) أي الدين وقوله يباع أي من يبيع (قوله وشعم يهودي) أي بناء على أن الذكاة لا تتبع بعض أي لا تتعلق ببعض الشاة مثلا دون بعض فلما صحت ذكاته في اللحم شملت السكك فلم يحرم الشعم عندنا لأنه جزء منه وقد ذكر ابن رشد في البيان أن في شحوم اليهود ثلاثة أقوال الاجازة والكراهة والنهي وانها ترجع لقولين للنهي والاجازة لأن الكراهة من قبيل الاجازة قال والأصل في هذا اختلافهم في تأويل قول الله سبحانه وتعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم هل المراد بذلك ذبائحهم أو ما يأكلون فمن ذهب إلى ان المراد بذلك ذبائحهم أجاز أكل شحومهم لأنها من ذبائحهم ومحال ان تقع الذكاة على بعض الشاة دون بعض قال ومن ذهب إلى ان المراد ما يأكلون لم يجز أكل شحومهم لأن الله سبحانه حرمها عليهم في التوراة على ما أخبر به القرآن العظيم فليست مما يأكلون (قوله أي لأجل التقرب بنفسهما) أي بشوابه والحال انه لم يذكر عليه غير اسم الله بل ذكر عليه اسم الله فقط أولم يذكر عليه اسم الله ولا غيره (قوله لذلك) أي لأجل ذلك أي لأجل ان يعود ثواب الصدقة لمن ذكر (قوله وفاسق) أي سواء كان فسقه بالجراحة كترك الصلاة أو بالاعتقاد كدعى على القول بدم كفرة (قوله بخلاف المرأة والصبي الخ) ما ذكره من جواز ذكاتها قال ح هو المشهور ومذهب للدونة وفي الموازية كراهة ذبحهما وعليه اقتصر ابن رشد في سماع اشهب وصرح في آخر سماع ابن القاسم بالجواز فيهما وقوله بخلاف المرأة الخ أي وبخلاف الاغلف فلا تتركه ذكاته كما جزم به ح قال وحكي في البيان كراهة ذكاته (قوله ولو جنباً أو حائضاً) مثل الحائض النفساء في جواز ذبحها كما استظهره بعضهم (قوله والكافر ان ذبح لنفسه الخ) أي فلا يكره لنا أكله لأن المكروه كونه جزاء في اسواق المسلمين على العموم وأما جزؤه لنفسه فلا كراهة فيه (قوله وفي حل الخ) عبارة ابن شاس وفي اباحة ما ذبحه لمسلم ومنعه قولان وعبارة التوضيح ففي جواز أكلها ومنعه قولان وجعل ابن عرفة الكراهة قولاً ثالثاً ولم يرجع عليه في التوضيح ونص ابن عرفة وفي حل ذبيحة الكتابي لمسلم ملكه باذنه وحرمتها ثالثاً يكره اه والراجح من تلك الأقوال القول بالكراهة واعلم ان الخلاف المذكور جار في ذبح الكتابي ما يملكه المسلم بنامة أو جزءاً منه بأن كان شركة بينه وبين الكتابي الذابيح أما ذبح الكتابي لكافر آخر وهو مفهوم قول المصنف أسلم فحكمه انه ان ذبح ما لا يحل لكل منهما اتفق على عدم صحة ذبحه وان ذبح ما يحل لكل منهما اتفق على صحة ذبحه فان ذبح ما يحل لأحدهما دون الآخر فالظاهر اعتبار حال الذابيح كما قال بعضهم (قوله مسلم يميز) المراد مسلم حال ارسال السهم أو الحيوان وكذا يقال في التمييز فان تخلف واحد منهما بعد ارسال وقبل الوصول فانه لا يؤكل قياساً على قولهم في الجنابة معصوما من حين الرمي للاسابة ويحتمل ان يقال يأكله لأن ما هنا اخف الا ترى الخلاف هنا في اشتراط الإسلام من أصله فان اشهب وابن وهب لا يشترطان

(و) كره لنا (شخم يهودي) أي أكله من بقر وغنم ذبحهما لنفسه والمراد به الشخم الخالص كالترب بمثلثة مفتوحة شخم رقيق ينشئ السكرش والامعاء لا ما اختلط بالعظم ولا الحوايا وهي الامعاء (و) كره لنا (ذبح) أي ما ذبح النصراني (لصليب أو عيسى) عليه السلام أي لأجل التقرب بنفسهما كما يقصد المسلم الذبح لولي الله أي لنفسه بالثواب ولولم يسم الله تعالى لأن التسمية لا تشترط من كافر فلذا لو قصد بالصليب أو عيسى التعبد لمنع كالصنم أو النفع للصنم لكرهوا علم ذلك من قرآن الأحوال (و) كره لنا (قبول متصدق به لذل) أي للصليب أو عيسى وأولى لامواتهم وكذا قبول ما يهدونه في أعيادهم من نحو كيك وبيض (و) كره (ذكاة خنق وخنق) وأولى محبوب (وفاسق) لنفور النفس من فعلهم ذكي كل نفسه أو لغيره بخلاف المرأة ولو جنباً أو حائضاً والصبي والكافر ان ذبح نفسه مالم يحرم عليه هرعنا (وفي حل ذبح كتابي) حيواناً مملوكاً (مسلم) وكله على ذبحه فيجوز أكلها وعدم حله فلا يجوز (قولان) ثم ذكر النوع الثالث وهو الصيد بقوله (وجرح) خصي (مسلم) ذكرنا أوائمه

أى ادماءه ولو باذن ولو لم ينشق الجلد فأذا لم يحصل ادماء لم يؤكل ولو شق الجلد وأما صيد الكافر ولو كذايا فلا يؤكل أى ان مات من جرحه أو انقذ مقتله فلو جرحه من غير انقاذ مقتله ثم أدرك فذكى أكل ولو (١٠٣) بذكاة الكتابي (مُجْبَر) لا غيره من

صبي ومجنون وسكران
حيوانا (وحشيا وان)
كان (تأنس) ثم توحش
(عجز عنه) حقة لوحشيا
أى وحشيا معجوزا عنه
لا ان قدر عليه (إلا
بسر) قال فيها من رمى
صيدا فأغنه حتى صار
لا يقدر على الفرار ثم رماه
آخر قتلته لم يؤكل أى
لأنه صار أسيرا مقدورا
عليه (لا نعم شرد)
بالجرأى لاجرج نعم شرد
لخذف المعطوف وابقى
المضاف اليه على جرحه واراد
به ما قابل الوحش فيشمل
الاوز والحمام البقي فلا
يؤكل بالعقر ولو توحش
عملا بالاصل فلو قال
لانسى لكان ايبين (أو)
نعم (تردى) أى هلك
(بكوة) ففتح الكاف
وضمها أى طاقة يعنى ان
الانسى إذا اشرف على
الهلاك فى حفرة ونحوها
كالطاقة فى الحائط وعجز
عن اخراجه فلا يؤكل
بالعقر (بإسلاح محمد)
أى شئ له حد ولو حبراله
حد وعلم اصابتة بحده
لا خصوص الحديد لما
يأتى من ندبه واحترز به
عن نحو العصا والبندق أى

الاسلام (قوله أى ادماءه ولو باذن) والحال انه مات من الجرح (قوله ولو شق الجلد الخ) وهذا إذا
كان الصيد ضيحا وأما لو كان مريضا فشق الجلد من غير ادماء كاف (قوله عجز عنه) أى عجز عن
تحصيله فى كل حال إلا فى حال العسر والمشقة (قوله لان قدر عليه) كالمأمسك صيدا بحباله مثلا
وصار تحت يده ثم رماه آخر بسهم فقتله فلا يؤكل (قوله لانه صار أسيرا مقدورا عليه) أى وحينئذ
فلا يؤكل إلا بذكاة كالشاة ويضمن هذا الذى رماه قتلته للاول قيمته مجروحا (قوله بالجر) أى
بمضاف مقدر بدليل كلامه بعد وذلك المضاف القدر معطوف على جرح مسلم فحذف المضاف
وبقى المضاف اليه على جرحه ويمكن الرفع على انه حذف المضاف واقم المضاف اليه مقامه فارفع
ارتفاعه وهو أظهر (قوله وأراد به) أى بالنعم (قوله فيشمل الاوز) أى والبقر والغنم والإبل للتأنس
والحاصل ان جميع الحيوانات للتأنس إذا نذت فيها فاتها لا تؤكل بالعقر عملا بالاصل وهذا هو
للشهور ومقابله ما لابن حبيب انه ان ندغى البقر لم يؤكل بالعقر وان ندالبقر جازأ كله بالعقر لأن
البقر لها أصل فى التوحش ترجع اليه أى لشبهها ببقر الوحش انظر التوضيح (قوله والحمام البقي) فيه
نظر فقد تقدم فى آخر باب الحج ان الحمام كله صيد وحينئذ إذا توحش أكل بالعقر بخلاف النعم فاتها
لا تؤكل بالعقر ولو توحشت عملا بالاصل فيها وقد نقله للواق عن ابن حبيب اه بن ورد عليه بأن
ما ذكره ابن حبيب من أكل حمام البيوت بالعقر إذا توحشت قول ضعيف كما قال البدر القرافى ولا
يلزم من كونه صيدا فى الحج ان يكون صيدها عملا بالاحوط فى البابين فالحق مع الشارح تأمل
والحاصل ان الحيوان اما وحشى اصالة أو انسى اصالة وكل منهما ثلاثة اقسام فالاول ان كان
توحشه دائما أو تأنس ثم توحش يؤكل بالجرح وان تأنس واستمر على تأنسه كالنعامة فى القرى لا يؤكل
بالجرح بل بالذبح وإلى الاولين اشار المصنف بقوله وحشيا وان تأنس وإلى الثالث أشار المصنف
بقوله فيما يأتى وذبح غيره النوع الثانى الانسى اصالة ان استمر دائما على تأنسه أو توحش ثم تأنس أو
توحش واستمر على توحشه لا يؤكل بالجرح بل بالذبح وإلى هذا أشار المصنف بقوله لانعم شرد فان
ظاهره ولو توحش دائما (قوله بكوة) أى بسبب ادخال رأسه فى كوة وقوله هلك أى أشرف على
الردى والمهلك وقوله أو نعم تردى الاولى أو حيوان تردى أعم من كونه وحشيا أو غير وحشى
فقى المواق عن ابن المواز واصبح ما اضطره الجارح لحفرة لا خروج له منها أو انكسرت رجله
فكنتم أى لا يؤكل إلا بالذكاة ولا يؤكل بالعقر (قوله فى حفرة) أى بسبب وقوعه فى حفرة وقوله
كالطاقة أى يدخل رأسه فيها وقوله فلا يؤكل بالعقر أى بالطعن بحربة مثلا فى غير محل الذكاة ولا بد
من ذكاته بالذبح أو النحر إن كان مما ينحر وما ذكر من عدم كل التردى بالعقر هو المشهور وقال ابن
حبيب يؤكل الحيوان المتردى المعجوز عن ذكاته مطلقا بقرا أو غيره بالعقر صيانة للاموال
(قوله بإسلاح محمد) متعلق بقوله وجرح مسلم (قوله عن نحو العصا والبندق) أى لأنه لا يجرى وإنما
يرض ويكسر (قوله فيؤكل به) أى فيؤكل ما صيده (قوله لأنه اقوى من السلاح) أى فى انهار الدم
والإجهاز بسرعة الذى شرعت الزكاة من اجله (قوله كذا اعتمده بعضهم) الحاصل ان الصيد
يبندق الرصاص لم يوجد فيه نص للتقدمين لحدوث الرمي به بحدوث البارود فى وسط المائة
الثامنة واختلف فيه التأخرون فمنهم من قال بالمنع قياسا على بندق الطين ومنهم من قال بالجواز
كأنى عبدالله القورى وابن غازى والشيخ المنجور وسيدى عبدالرحمن الفاسى والشيخ عبدالقادر الفاسى

البرام الذى يرمى بالقوس واما الرصاص فيؤكل به لأنه اقوى من السلاح هكذا اعتمده بعضهم (وحيوان) طيرا أو
غيره (علم) بالفعل ولو كان من جنس ما لا يقبل التعليم كالنمر والظم هو الذى إذا ارسل اطاع

وقتل (بخلاف غيره (وصفي (٣١٤) القسم) أى ما يختاره منه قبل القسم وينفق منه على نفسه وأهله ومنه كانت حفية

(قوله وقاتل) أى سواء فجاؤه العدو أم لا وأما غيره فلا يجوز له دخولها بقتال إلا إذا فجاؤه العدو
(قوله والحس) ابن العربي من خواصه عليه الصلاة والسلام صفى اللغم والاستبداد بخمس الحس أو
بالحس ومثله لابن خاس وكأنه إشارة إلى القولين والثاني منها الاستبداد بالحس بنامه فأتصر
للصنف على الثاني ولو أتصر على الأول كان أولى لأنه أشهر عند أهل السير قاله ابن غازى اه بن
(قوله أى بلا هذه الثلاثة مجتمعة) أى حالة كونها مجتمعة فى النفي أى فلا يقال ان قوله وبلا مهر
ينفى عنه قوله ويلفظ الهبة (قوله ويلفظ الهبة) أى بأن يقول الذى عليه السلام وهبتك يا فلانة لنفسى
أو لفلان قاصدا بذلك انكاحه إياها من غير صداق ابتداء ولا انتهاء (قوله وبأحرام) أى من
خصائصه عليه الصلاة والسلام ان يقصد نكاحه فى حال إحرامه بالحج أو العمرة أو فى حال إحرام
المرأة التى يريد نكاحها أو فى حال إحرامها مما (قوله وبلا وجوب قسم) أى انه خص بعدم وجوب
القسم عليه بين أزواجه فيجوز له ان يضل من شاء ممن على غيرها فى البيت والنفقة والكسوة
(قوله وبعمك لنفسه وولده بحق على الغير) أى ولو كان ذلك الغير عدوا له لأنه معصوم من الجور فلا
يغنى وقوع الجور منه على المحكوم عليه ولو كان عدوا له وهذا بخلاف القاضى فإنه إذا كان له أو لولده
حق عند انسان فإنه لا يحكم به لنفسه وللولده وحكمه به باطل ولا بد من رفع الدعوى عند قض آخر
(قوله وبأن يحصى للوات لنفسه) أى قد ثبت انه يحصى البقيع وحصى ثلاثة اميال من الرينة للقاحه
بخلاف غيره من الأئمة فلا يجوز له ان يحصى لنفسه وانما يحصى القليل المحتاج اليه لدواب الجهاد
(قوله ولا يورث) أى لأن نسبة للزمين له واحدة فإنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم فكان متركه صدقة
لعموم قرائهم وقيل لا يمتنى وارثه موته فذلك وقيل لأن الأنبياء لا ملك لهم مع الله حتى قال ابن عطاء
الله لا زكاة عليهم إلا انه خلاف ظاهر قوله تعالى وأوصانى بالصلاة والزكاة وإذا علمت ان متركه
الانبياء صدقة كان لهم الوصية بجميع ما لهم كذا فى الحج ومقتضى اقتصار للصنف على كونه لا يورث
أنه يرث وهو الراجح كما فى ح وقد ثبت انه ورث من أبيه أم ايمى بركة الحبشية وبعض غنم وغير ذلك
وقيل ان الانبياء كما اتهم لا يورثون لا يرثون لا يستنصر مورثه انه يجب موته فيكرهه فيهلك
والله أعلم

(باب فى النكاح)

(قوله فالراغب ان خشى على نفسه الزنا) أى إذا لم يتزوج (قوله وان ادى إلى الاتفاق عليهما من حرام)
أى اودى إلى عدم الاتفاق عليهما والظاهر وجوب اعلامها بذلك اه خشى وقوله وان ادى إلى
الاتفاق عليهما من حرام هذا ربما يفيد قول ابن بشر يحرم على من لم يخف العنت وكان يضر بالمرأة
لعدم قدرته على الوطء أو على النفقة أو كان يكتب فى موضع لا يعمل فإنه يقتضى انه إذا كان بخاف
على نفسه العنت وجب عليه النكاح ولو أدى لضرر الزوجة بعدم النفقة عليها أو كان ينفق عليهما من
حرام ومثله قول الشامل ومنع لضرر امرأة لعدم وطء أو نفقة أو نكسب بمحرم ولم
يخف عنتا اه ولكن اعترضه ابن رجال بان الخائف من العنت مكلف بترك الزنا لأنه فى
طوقه كما هو مكلف بترك الزوج الحرام فلا يعمل فعل محرم لدفع محرم والحاصل انه لا يعمل محرم
لدفع محرم لأنه مكلف بترك كل منهما وحينئذ فلا يصح ان يقال إذا خاف الزنا وجب النكاح

(والحس) صوابه خمس
الحس (وبزواج من نفسه)
بالنصب عطفًا على الوصال
أى وان يزوج المرأة
نفسه ولو لم ترض الزوجة
وولها ويتولى الطرفين
(ومن شاء) عطف على
من نفسه أى وبزوج
من شاء من الرجال أو
النساء لغير اذن (و)
باباحة ان يزوج نفسه أو
غيره (بلفظ الهبة) من غير
ذكر صداق (و) باباحة
(زائد على أربع) من
النساء لنفسه قط (و)
باباحة تزويج نفسه
أو غيره (بلا مهر وولي
وعهود) أى بلا هذه
الثلاثة مجتمعة (وبأحرام)
محرم أو هجرة لنفسه
(وبلا) وجوب (قسم)
بين الزوجات (و) بان
(بحكم لنفسه وولده)
بحق عن الغير لمصته (و)
بان (يحصى) للوات (له) أى
لنفسه (و) بان (لا يورث)
وكذا غيره من الانبياء لقوله
عليه السلام انه معاشر الانبياء
لا نورث متركناه صدقة

[درس]

(باب) فى النكاح وما
يتعلق به وهو باب مهم
يفضى مزيد الاعتناء به
وتعريف الاحكام الخمسة
لأن الشخص امان يكون

الا أن يؤدي الى حرام فيحرم وغير الراغب إن اراه الى قطع مندوب (٣١٥) كره والا أيسر الآن يرجو لسلا أو يهوي

خبراً من ثقة على قهقهة
أوصون لما يندب بالهوى
الى حرم والا حرم
والأصل فيه التمسك
فلذا اقتصر عليه للصنف
بقوله (ندب المحتاج) أي
لراغب في الوطء أو فيمن
يقوم بشأنه في حاله ومنه
رجا نسلا أولاً أو غير
راغب ورجا النسل لاحقاً
محتاج حكماً (ندباً منسباً)
أي قدرة على صدق وثقة
(نكاح بكر) بل البكر
مندوب مستقل فالأولى
وبكر بالعطف (و) تدب
للخاطب (نظر وجبها)
وكفها) ان لم قصد لها
والاحرم (قط) دون
غيرهما لأنه عورة فلا يجوز
هذا هو المراد (بلم) منها
أومن ولها ويكره استغفاله
وله توكل رجل وامرأة
في نظرهما وراز المرأة
الوكيلة نظر رائد على الوجه
والسكنين من حيث انها
امرأة لا مندوب من
حيث انها وكيلة اذ لو كل
لا يجوز له نظر رائد عليها
(وحل لها) أي لسكن من
الزوجين في نكاح صحيح
مبيح للوطء نظر كل جزء
من جسد صاحبه (حق)
نظر الفرج) وما ورد من
ان نظر لرجلها يورث
المنكر لا أصل له

ولو أدى للإتفاق من حرام وقد يقال اذا استحکم الامر فالقاعدة ارتكاب اخف الضررين حيث
بانح الاجاء ألا ترى ان المرأة اذا لم تجد ما يسد رمقها الا بالزنا جاز لها الزنا كما يأتي (قوله) الا أن يؤدي
الى حرام) كأن يضر بالمرأة لعدم قدرته على الوطء أو لعدم النفقة أو التمسك من حرام أو تأخير
الصلاة عن أوقاتها لاشتغاله بتحصيل نفقتها (قوله) ما لم يؤدي الى حرام والاحرم (علم بما قاله ان
الراغب له تارة يكون واجبا عليه وتارة يكون مندوبا وتارة يكون حراما عليه واما غير الراغب له
فهو اما مكروه في حقه أو حرام أو مباح أو مندوب (قوله) والاحرم (يقيد اللع بما اذا لم تدل المرأة
بمجزءه عن الوطء والاجاز النكاح ان رضيت وان لم تكن رشيدة وكذلك الرشيدة في الاغواق واما
الاتفاق من كسب حرام فلا يجوز معه النكاح وان علمت بذلك قاله أبو علي السناوي اهـ بن (قوله) والأصل
فيه الندب (أي) وأما بقية الأحكام فهي مراضة له (قوله) أو فيمن يقوم بشأنه (أي) أو لراغب
في امرأة تقوم بشأنه (قوله) ونظر وجبها وكفها) أي حين الخطبة ثم إن ظاهر للصنف ان
النظر مستحب والذي في عبارة أهل المذهب الجواز ولم يحكم ابن عرفة الاستحباب الا عن ابن
القطن انظر طي ويمكن حمل الجواز في كلام أهل المذهب على الاذن وكما يندب نظر الزوج
منها الوجه والسكنين يندب أن تنظر المرأة ذلك كما في الحج وقوله وكفها أي ظاهرها وباطنها
فالمراد يديها اكوعها وانما اذن للخاطب في نظر الوجه والسكنين لأن الوجه يدل على الجمال وعدمه
واليدان يدلان على خصاصة البدن وطراوته وعلى عدم ذلك (قوله) هذا هو المراد (أي) خلافا لظاهر
الصنف من أن المعنى دون غيرهما فلا يندب نظره وهو صادق بالجواز (قوله) يعلم متعاقب نظر وقوله
وكره استغفاله أي لا يتطرق أهل الفساد لنظر محارم الناس ويقولون نحن خطاب وعمل كراهة
الاستغفال ان كان يعلم انه لو سألهما في النظر لما ذكر تحييه ان كانت غير مجبرة أو اذا سأل ولها يحية
لذلك اذا كانت مجبرة أو جهل الحال وأما اذا علم عدم الاجابة حرم النظر كما قال ابن القطن ان خشي
فتنة والا كره وان كان نظر وجه الأجنبية وكفها جائزا لأن نظرهما في معرض النكاح مظنة قصد
اللذة (قوله) وله توكل رجل أو امرأة في نظرهما) فاذا وكلهما على ذلك ندب لها النظر كما يندب
لموكلهما وهو الخاطب وما ذكره من جواز التوكيل على النظر صرح به عن البرزلي ونس البرزلي
انظر هل له أن يفوض لو كيله في النظر اليها على حسب ما كان له ثم قال والظاهر الجواز ما لم يخف عليه
مفسدة من النظر اليها واعترضه بعض الشيوخ بأن نظر الخاطب مختلف فيه فكيف يسوغ لو كيله وهو
ظاهر اهـ بن (قوله) لا مندوب أي لأن نظرها الزائد منه مندوب من حيث انها وكيلة (قوله) في نكاح
صحيح) أي بمجرد النكاح الصحيح وقوله مبيح للوطء احترازاً عما قبله من الاشهاد متلاو عن نكاح العبد
فانه وان كان صحيحاً الا انه غير مبيح للوطء لأن لسيد الخبار كما يأتي (قوله) حق نظر الفرج) أي
فيحل لسكن من الزوجين نظر فرج صاحبه سواء كان في حالة الجماع أو في غيرها وما ذكره للصنف
من الجواز قال الشيخ زروق في شرح الرسالة وهو وان كان متغافلاً عليه اكن كرهه واذلك للطلب لأنه
يؤدي البصر ويورث قلة الحياء في الولد (قوله) وما ورد الخ) لفظ الحديث كما في الجامع اذا جامع
نحوكم زوجته أو جاريتها فلا ينظر الى فرجها لأن ذلك يورث الهمى فهذا الحديث موضوعه التي
حالة الجماع لأنها مظنة النظر وأخرى في غير الجماع (قوله) منكر) أي فهو موضوع كما قال ابن الجوزي
(قوله) المستقل به) أي الذي استقل وانفرد به واحد (قوله) دون مانع) أي من هرمية ونحوها
كزواج الأمة والمعتقة لأجل والسكينة (قوله) بخلاف معتقة لأجل ومعتقة) البهضة

(كامل) انتم المستقبل به دون مانع فيحل له ولانني المأوكة نظر جميع الجسد حتى الفرج بخلاف معتقة لأجل ومعتقة ومعتقة
وهرم وذكر علوك وخش (و) حل لزوج وسيد (منع بغير) وطء (دبر)

على رسوله وآية مشتملة على أمر يتقوى (خطبة) أي عندها بكسر الحاء التماس النكاح (و) عند (هتد) والشأن أن يكون البادي عند الخطبة هو الزوج أو وكيله وعند المقد هو الولي أو وكيله فهي لمربع خطب فالصل بين الإيجاب والقول بالخطبة غير مضر (و) ندب (تقيلها) أي الخطبة بالضم (واعلانه) أي النكاح بخلاف الخطبة بالكسر فينبغي إخفاؤها (و) ندب (تهتد) بالمعز أي العروس الشامل لكل من الزوجين أي إدخال السرور عليه عند العقد والبناء نحو فرحنا لكم ويوم مبارك وسرنا ما فلتم (والدعاء) أي العروس عند العقد والبناء نحو مبارك الله لك منك في صاحبه وجل منك الذرية الصالحة وجمع الله بينكما في خير وسعة رزق (و) ندب (إشهاد عدلين) فقير العدل من مستور وطاسق عدم (غير الولي) أي غير من له ولاية العقد ولو كان وكيله فشهادته عدم (بضم) أي عنده هذا هو مصب الندب وأما الإشهاد عند البناء فواجب شرط (ولم يفسخ) النكاح (إن دخلا بلاه) أي بلاشهاد

محترز التام والاشتركة محترز الاستقل به والمثقة لأجل والمحرم والله محترز بلامانع (قوله) فيجوز التمتع بظاهره (أي ولو بوضع الله كره عليه والمراد بظاهره فيه من خارج وما ذكره الشارح من جواز التمتع بظاهر الدبر هو الذي ذكره البرزلي قائلًا ووجهه عندي أنه كسائر جسد المرأة وجميعه مباح إذ لم يرد ما يخص بعضه عن بعض بخلاف باطنه أنه واعتمده ح واللقائي خلافا لتبعها للباسطي والأفقي حيث قالوا لا يجوز التمتع بالدبر لظاهره ولا باطنه انظر بن (قوله) بلا استمنا (قوله) قد تبع الشارح في ذلك عقب قل بن وفيه نظر بل ظاهر كلام البرزلي وابن فرحون كافى ح خلافه وهو أنه يجوز التمتع بظاهره على وجه الاستمنا به (قوله) والشأن (أي الندوب) (قوله) أن يكون البادي (أي بالخطبة بالضم) وقوله عند الخطبة أي التماس النكاح وذلك بأن يقول الزوج أو وكيله الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبًا واتقوا الله وقولوا قولا سديدا الآية أما بعد فاني أوفان فلان أرغب فيكم ويريد الانضمام إليكم والدخول في زمرتكم وفرض لكم من الصداق كذا وكذا فانكحوه فيقول ولي المرأة بعد الخطبة للتقدمة أما بعد فقد أجبتك لئلا (قوله) وعند العقد (أي والبادي) بالخطبة بالضم عند العقد (قوله) هو الولي (أي ولي المرأة) (قوله) فهي أربع خطب (اثنان عند التماس النكاح واحدة من الزوج وواحدة من ولي المرأة واثنان عند عقد النكاح واحدة من ولي المرأة أو وكيله وواحدة من الزوج (قوله) بين الإيجاب (أي من ولي المرأة (قوله) والقول (أي من الزوج أو من وليه (قوله) بالخطبة) الصادرة من الزوج أو من وليه (قوله) أي الخطبة) قال عج ذكر بعض الأكابر أن قلما أن يقول الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد فقد زوجتك بنى مثلا بكذا ويقول الزوج أو وكيله بعد ما مر من الحمد والصلاة أما بعد فقد قبلت نكاحها لنفسى أو لموكلى بالصداق المذكور (قوله) واعلانه (أي وندب اعلانه أي إظهاره وإشهاره بإطعام الطعام عليه لقوله عليه الصلاة والسلام أنشوا النكاح واضربوا عليه بالدف (قوله) بخلاف الخطبة بالكسر فينبغي إخفاؤها) أي خشية كلام المفسدين (قوله) أي العروس (أي للآخوذ من المقام (قوله) فقير العدل الخ) هذا عند وجود العدول وأما عند عدمهم فيكفى اثنان مستور حالهما وقيل يستكثر من الشهود (قوله) ولو كان وكيله) أي هذا إذا كان من له ولاية العقد تولاه بنفسه بل ولو تولاه وكيله باذنه وقوله فشهادته أي فشهادته من ذكر من له ولاية العقد ووكيله عدم وشمل كلاهما الولي البعيد الذي لم يتول العقد لتولي من هو أقرب منه فلا تقبل شهادته كافى ح (قوله) هذا هو مصب الندب) حاصله أن الإشهاد على النكاح واجب وكونه عند العقد مندوب زائدا على الواجب فإن حصل الإشهاد عند العقد فقد حصل الواجب والندوب وإن لم يحصل عند العقد كان واجبا عند البناء (قوله) وفسخ النكاح (أي أن لم يحكم حاكم حنفى بصحته وقوله) وبعد أن إذا أقر الخ أي وإلا عزرا فقط (قوله) لصحة العقد (أي لأن الإشهاد ليس شرطًا في صحة العقد عندنا بل واجب مستقل مخافة أن كل اثنين اجتماعا في خلوة على فساد بدعيان سبق عقد بلا إشهاد فيؤدى لرفع - الزنا (قوله) بائنة (أي وهي بائنة لا بالجر صفة لطلقة لأن الحاكم قول طلقها عليه ولا يقول ملقة بائنة وإذا قال الحاكم طلقها عليه وقع ذلك طلقة بائنة (قوله) من الحاكم (أي وكل طلاق أو نكاح الحاكم كان بائنا بالإطلاق والولي والمسر بالملقة فانه يكون رجعيًا (قوله) لأنه فسخ جرى من الحاكم) الأولى أن يقال إنما كان اثنا لأنه بشرط في الرجعي تقدم وطه صحيح ولم

إن لم يحصل فشو (ولاحد) عليها (إن فشا) النكاح بوليمة أو ضرب دف أو دخان (٣١٧) أو كان على العقد أو على الدخول

يحصل ذلك هنا ولذا كان الطلاق هنا باثنا حكم به حاكم أولا كذا قرر شيخنا (قوله إن لم يحصل فشو) شرط في قوله ويحدان (قوله إن فشا النكاح) جعل الشرح فاعل فشا ضمير النكاح وهو ما لابن عرفة وابن عبد السلام وجعله عبق ضمير الدخول وبه صرح ابن رشد قال طفى والكل صحيح إذ قصد نفى الاستتار (قوله أو كان على العقد أو على الدخول شاهد واحد) كذا قال الشرح تبعاً لبق والذى لابن رشد في البيان مانعه وحداً أن أقرا بالوطء إلا أن يكون الدخول فاشياً أو يكون على العقد شاهد واحد قديراً الحد بالشبهة اهـ ومثله في نوازل ابن سهل فانظر قوله وعلى الدخول فقد تبع فيه عيج وهو غير ظاهر اهـ بث وهذا عجيب من بن قان ح نقل ما ذكره عيج عن الباب وكذا غيره (قوله والا فالعبرة بمجيرها) أى بركونه وعدم ركونه فإذا رد ولى المجيرة لم تحرم خطبتها وكذا إذا ردت غير المجيرة خطبة الأول لم تحرم خطبتها فلم أنه لا يعتبر ركون المجيرة مع رد مجيرها ولا ردها مع ركونه وأنه لا يعتبر ركون أمها أو ولها غير المجير مع ردها ولا رد أمها أو ولها غير المجير مع رضاها * واعلم أن رد المرأة أو ولها بعد الركون للخاطب لا يحرم ما لم يكن الرد لأجل خطبة الثاثة فإن تزوجت الخاطب الثانى وادعت هى أو مجيرها أنها كانت رجعت عن الركون للأول قبل خطبة الثانى وادعى الأول أن الرجوع بسبب خطبة الثانى ولا قرينة لأحدهما فالظاهر كما قال عيج أنه يعمل بقولها وقول مجيرها لأن هذا لا يعلم إلا من جهنهما ولأن دعواهما موجب للصحة بخلاف دعوى الخاطب الأول فانها موجبة لفساد العقد والأصل في العقود الصحة (قوله ولو كان الخاطب الخ) أى هذا إذا كان الخاطب الثانى فاسقاً أو مجبولاً حاله بل ولو كان صالحاً (قوله فهذه مستصور) وذلك لأن الخاطب الأول الذى حصل الركون إليه إما صالح أو مجبول الحال والخاطب الثانى إما صالح أو مجبول الحال أو فاسق والحاصل من ضرب اثنين في ثلاثة ستة (قوله والحرمة في سبعة) أى والجواز في اثنين وهما خطبة صالح أو مجبول الحال على فاسق (قوله خلافا لابن نافع) أى القائل لاحرمة في هذه الصور السبع إلا إذا قدر الصداق وهو ظاهر للوطأ كافي التوضيح وفي المواقى يقتضى نقل ابن عرفة أن كلام من القولين مشهور وعليه فكان على المؤلف أن يعبر بخلافه بأن يقول وهل ولو لم يقدر صداق خلاف (قوله وفسخ ان لم بين الخ) هذا أحد أقوال ثلاثة وحاصلها الفسخ مطلقاً بنى أولم بين وعدم الفسخ مطلقاً والفسخ ان لم بين لان بنى ونص ابن عرفة أبو عمر في فسخه ثالث الروايات قبل البناء ولم يذكر ترجيحاً أصلاً مع أن أبا عمر شهر الفسخ قبل البناء لكنه قيده بالاستحباب والصنف تبع تشبهه كافي التوضيح لكن حذف منه الاستحباب هنا وفي التوضيح ونص أبى عمر في الكافى والشهور عن مالك وعليه أكثر أصحابه أنه يفسخ نكاحه قبل الدخول استحباباً لأنه تعدى مآندب اليه وبش ما صنع فإن دخل بها مضى النكاح ولم يفسخ اهـ نقله أبو على السنائى (قوله فيما يظهر) هذا مبني على ما قبله من أن الفسخ على جهة الوجوب إما على أنه مستحب كما هو الصواب فأنما يكون عند عدم ساعة الأول له فإن ساعده فلا فسخ كما يأتى في قوله وعرض راحة الخ (قوله والا مضى) أى والأبأن بنى بها مضى وعمل الفسخ أيضاً ما لم يحكم حاكم بصحة نكاح الثانى والالام يفسخ كالحنى فانه يرى أن التهى في الحديث للكرهية (قوله ارخاء الستور) أى الخلوة سواء حصل أساس أولاً (قوله وحرّم صريح خطبة امرأة ممتدة) أى سواء كانت مسلمة أو كفاية حرة أوامة وقوله أو طلاق أى ولو كان رجعيًا وقوله فيجوز له تزويجها في عدتها منه المناسب فيجوز له أن يصرح لها بالخطبة في المدة بل له تزويجها فيها حيث كان الطلاق بغير الثلاث (قوله بأن يعدها وتعد) أى بأن يتوثق كل من صاحبه أنه لا يأخذ غيره (قوله وظاهره ولو غير مجبر) أى وهو قول ابن حبيب وقوله لكن المعتمد أى وهو الذى حكى ابن رشد

شاهد واحد غير الولي (ولو علم) كل من الزوجين وجوب الاشارة قبل البناء وحرمة الدخول بلاه (وحرّم خطبة) امرأة راحة (إن كانت غير مجبرة والا فالعبرة بمجيرها) (لغير) خاطب (فاسق) في دينه من صالح أو مجبول ولو كان الخاطب صالحاً فهذه مستصور أما الراكية للفاسق فلا تحرم خطبتها ان كان الثانى صالحاً أو مجبولاً والاحرم قضى المهرومة تفصيل واعلم أن الصور تسع والحرمة في سبعة منها ان قدر صدق بل (ولو لم يقدر صداق) خلافا لابن نافع (وفسخ) عقد الثانى وجوباً بطلاق وان لم يطلبه الخاطب الأول ولو لم يعلم الثانى خطبة الأول فيما يظهر (إن لم بين) الثانى بها والا مضى ولو أنكر السيس فالمراد بالبناء ارخاء الستور (و) حرّم (صريح خطبة) امرأة (ممتدة) بكسر الخاء من غيره بموت أو طلاق لا من طلاقه أو فيجوز له تزويجها في عدتها منه حيث لم يكن بالثلاث (و) حرّم (مواعدها) بأن يعدها وتعد واما العدة من أحدهما فذكروها كما يأتي (كوليها) تشبيهه في تحرّم صريح الخطبة من مواعده وظاهره ولو غير مجبر لكن

المعتمد أن مواعده غير المجير بغير علمها كعدة من أحدهما فيكره (كاستبراء من زناً)

الاجماع عليه (قوله تشبيه في حرمة الخطبة) الاولى أن يقول تشبيه في حرمة الخطبة والمواعدة لها أو لوليها وحاصل فقه المسئلة ان المستبرأ من زنا منه أو من غيره أو من غصب أو من ملك أو شبهة ملك أو من شبهة نكاح حكمها حكم المعتدة من طلاق أو وفاة في تحريم التصريح لها ولوليها بالخطبة في زمن الاستبراء وفي تحريم المواعدة لها ولوليها بالنكاح (قوله ولو منه) أي ولو كان الزنا أو القصب منه وقوله لا ينسب اليه ما تخلق منه أي فهو كماء الغير (قوله ولو قال وان من زنا ليشمل القصب وغيره) أي ليشمل المستبرأ من غصب وغيره كالمستبرأ من ملك أو من شبهة ملك أو من شبهة نكاح وقد يقال إذا حرم ما ذكر في الاستبراء من الزنا فأحرى غيره من الاستبراء لأن الاستبراء من الزنا أخفها كما صرح به في القدمات وحينئذ فلا يحتاج لما ذكره من التصويبات بن (قوله من موت أو طلاق غيره) هذا في معنى قول غيره أي المعتدة من نكاح (قوله باننا) وأما الرجعية فلا يتأبد بتحريمها لأنها زوجة فكانه زنى بزوجة الغير ولا يحرم بالزنا حلال وهل عهد الواطيء لانه زان حينئذ أولا وكلامهم في باب الحد يدل على أنه محذور معدوم وفي بن ان القول بعدم التأييد في الرجعية هو الذي يظهر ترجيحه من كلام أبي الحسن وفي الشامل انه الأصح ولعل المصنف أطلق لقول ابن عبد السلام الاقرب في الرجعية التحريم (قوله والمستبرأ من غيره) أي سواء كانت هذه المستبرأة حاملا أو غير حامل وسواء كان استبرأها من غيره بسبب زنا ذلك الغير أو اغتصابه لان كانت مستبرأة من زناه أو اغتصابه هو فلا يتأبد بتحريمها عليه بذلك كما في خش وما ذكره من تأييد التحريم بوطء المحبوسة من زنا غيره أو اغتصابه هو قول مالك ومطرف وهو ظاهر والقول بعدم تأييد التحريم لابن القاسم وابن الماجشون (قوله بان يعقد عليها) أي في زمن العدة أو زمن الاستبراء وقوله ويطأها فيها أي في العدة أو الاستبراء (قوله وشمل كلامه ثمان صور) أي يتأبد فيها التحريم على الواطيء ولها الصداق ولا ميراث بينهما لأنه عقد مجمع على فساد (قوله أو من غصب كذلك) أي من غيره (قوله الا انه يشكر مع قوله أو ملك) أي يشكر مع قوله كملكه من قوله آذني أو ملك كملكه (قوله ولو بعدها) أي هذا اذا كان الوطء بالنكاح واقعا في العدة بل وان كان واقعا بعدها أي بعد العدة من النكاح أو شبهته واراد بالعدة ما يشمل الاستبراء من الزنا أو القصب وقوله ولو بعدها رد بلو قول القيرة ان الوطء بالنكاح كالوطء بشبهة النكاح لا يحرم إلا إذا كان في العدة لا إن كان بعدها والحاصل أن المحبوسة بعدة النكاح أو شبهته أو بسبب الاستبراء أو بعد انقضائها تأبد بتحريمها وأما اذا وطئت تلك المرأة المحبوسة للعدة أو في العدة أو الاستبراء بشبهة نكاح تأبد بتحريمها على الواطيء ان كان وطؤه لها من العدة أو الاستبراء لان كان بعد انقضائها (قوله وتأبد تحريمها) أي للمعتدة من نكاح أو من شبهته وقوله بمقدمته أي للمستعدة لعددها فاذا كانت معتدة من نكاح أو من شبهته وعقد عليها ثم قبلها أو باشرها في العدة حرمت عليه لان كان ذلك بعد العدة وكذلك إذا كانت مستبرأة من زنا غيره أو غصبه أو لا تتقال ملك أو شبهة ملك وعقد عليها زمن الاستبراء وقبلها في زمن الاستبراء مستقدا لذلك العقد فانه يتأبد بتحريمها عليه لان كان ذلك بعد فراغ الاستبراء فنصور القدمات التي يتأبد بالتحريم فيها ستة وهي ما إذا طرأت مقدمات النكاح على معتدة من نكاح أو شبهته أو مستبرأة من ملك أو شبهته أو زنا أو غصب والحال ان تلك المقدمات حصلت في العدة مستعدة لنكاح أي عقد لان حصلت فيها مستعدة لشبهة النكاح أو حصلت بعدها كانت مستعدة لنكاح أولا (قوله أو كان النكاح) أي ان الوطء بمقدمات النكاح أي المستعدة لعددها فمن قبل معتدة أو مستبرأة من غيره مستقدا انها زوجته لم يتأبد بتحريمها عليه وعطف على اللبانة قوله (أو) كان وطؤه لها ملك (أو شبهته وهي معتدة من نكاح أو شبهته فهذا أربع صور) كملكه

من زنا ليشمل القصب وغيره كان أولى (وتأبد تحريمها) أي المعتدة من موت أو طلاق غير بائن أو شبهة نكاح والمستبرأة من غيره (بوطء) بنكاح بان يعقد عليها ويطأها فيها بل (وإن) كان الوطء (بشبهة) لنكاح بان يطأها من غير عقد يظنها زوجته وشمل كلامه ثمان صور لأن من وطئت بنكاح أو شبهته إما محبوسة بعدة نكاح أو شبهته أو باستبراء من زنا من غيره أو من غصب كذلك وإما المحبوسة بملك أو شبهته فانه وان أمكن دخولها هنا الا انه يشكر مع قوله أو ملك كملكه ثم بالغ على تأييد الوطء بنكاح بقوله (ولو) كان الوطء بنكاح واقعا (بعدها) أي العدة فاللبانة واجبة لقوله بوطء أي مع عقد فيها ثم يظن أنها بعدها مستقدا لذلك العقد ولا ترجع لقوله وان بشبهة لأن الوطء بشبهة نكاح بعد العدة لا يحرم ولو صرح لها بالخطبة في العدة (و) تأبد تحريمها (بعدها) أي أي النكاح من قبله ومباشرة (فيها) أي في العدة وكذا في استبرائها من زنا أو غصب أو ملك أو شبهته فيتأبد بتحريمها

بمقدمات النكاح أي المستعدة لعددها فمن قبل معتدة أو مستبرأة من غيره مستقدا انها زوجته لم يتأبد بتحريمها عليه وعطف على اللبانة قوله (أو) كان وطؤه لها ملك (أو شبهته وهي معتدة من نكاح أو شبهته فهذا أربع صور) كملكه

مأن يطأها بنكاح أو شبهته وهي مستبرأة من ملك أو شبهته كان يطأ من يطأها أمته فهذه أربع أيضا صور تأييد التحريم بوطء ست عشرة صورة هذه الثمانية والثمانية التقدم في قوله وتابيد تحريمها بوطء وان بشبهة (لا) يتابيد (بعقد) على معتدة من نكاح أو شبهته أو مستبرأة من زنا أو غضب أو ملك أو شبهته (أو بزنا) في واحدة من هذه الستة ومراده (٢١٩) بالزنا ما يشمل الغضب فصوره

المستند للملك أول شبهته إذا طرأ على نكاح أو شبهته فإنه يحرم (قوله بأن يطأها) تصوير لشبهة الملك (قوله بوطء) أي وأما صور تأييد التحريم بالمقدمات فستة كما مر (قوله ست عشرة صورة) أي وهي ما إذا وطئت المرأة بنكاح أو شبهة وكانت معتدة من نكاح أو شبهته أو كانت مستبرأة من زنا غيره أو غضب أو من ملك أو شبهته أو وطئت بملك أو شبهته وكانت معتدة من نكاح أو شبهته (قوله لا بعقد) ابن الحاجب فإن لم توطأ ففي التأييد أي بمجرد العقد قولان ابن عبد السلام والأظهر عدم التأييد واعتمد المصنف هنا هذا الاستظهار اهـ بن (قوله من هذه الستة) أي وهي المعتدة من نكاح أو شبهته والمستبرأة من زنا أو غضب أو ملك أو شبهته (قوله فصوره اثنتا عشرة) حاصلة من طرو الزنا أو الغضب على كل واحدة من الستة (قوله عن ملك) أي لاجل انتقال ملك كما لو كانت تستبرأ من سيدها فاستبرأها شخص ووطئها (قوله فالجموع ست وثلاثون) يتابيد التحريم في ست عشرة كما تقدم وهي ما إذا طرأ نكاح أو شبهة نكاح على معتدة من نكاح أو شبهته أو مستبرأة من زنا من غضب أو من ملك أو شبهته أو طرأ الملك أو شبهته على النكاح أو شبهته وما عدا هذه لا يتابيد فيها التحريم وهي ما إذا طرأ وطء بزنا أو غضب على المعتدة من نكاح أو شبهته أو المستبرأة من زنا أو غضب أو ملك أو شبهته أو طرأ الوطء بملك أو شبهته على المستبرأة لاجل الملك أو شبهته أو الزنا أو الغضب فهذه عشرون (قوله عن صور المقدمات) أي الستة للتقدمة (قوله أو وطء مبوتة) عطف على بعقد أي لا يتابيد التحريم بعقد ولا بوطء مبوتة قبل زوج (قوله لم يتابيد تحريمها) أي ويحرم إن كان قد تزوجها عالما بالتحريم ولا يلحق به الولد فإن تزوجها غير عالم بالتحريم فلا حد عليه ولحق به الولد فإن أقر بمد النكاح أنه كان قبله عالما بالتحريم ولم يثبت ذلك بالينة فإنه يحد لا قراره ويلحق به الولد لعدم ثبوت ذلك وهذه إحدى المسائل التي يجتمع فيها الحد ولحق الولد (قوله لأن الماء ماؤه) أي فلا يحتاط فيه ما يحتاط في غيره ولذا لو وطئها في عدتها من زوج بعده تابيد تحريمها كما أفاده الظرف في كلام المصنف (قوله كالحرم الخ) مثل ذلك الذي يفسد المرأة على زوجها حتى يتزوجها قليل يتابيد فيها التحريم وقيل لا يتابيد فيها التحريم وإنما يفسخ نكاحه فإذا عادت لزوجها وطئها أو مات عنها جاز لذلك المفسد نكاحها وهذا هو المشهور انظر بن (قوله في الوطء) أي الوطء المحرم المستند لنكاح (قوله في عدة الخ) الأولى في عدة من نكاح أو شبهته وكذا يجوز التعريض للمستبرأة مطلقا (قوله من يميز بينهما) أي بين التعريض والتصريح (قوله وسيايتك من قبلنا خير الخ) فنكل هذه الالتفات تعريض بنكاحها لأن التعريض لفظ استعمل في معناه يلوح بغيره فهو حقيقته أبدا وهذه الالتفات كذلك بخلاف الكناية فإنها التمييز عن المألوم باسم اللازم كقولنا في وصف شخص بالطول أنه طويل النجاد فطول القائمة يلزمه طول حائل السيف الذي هو النجاد وكقولنا في وصف شخص بالكرم أنه كثير الرماذ فالكرم يلزمه كثرة الرماذ (قوله لا النفقة عليها) أي لا إجراء النفقة عليها في عدة فلا يجوز بل يحرم (قوله لم يرجع عليها شيء) أي سواء كان الرجوع عن زواجها من جهته أو من جهتها وهذا هو أصل المذهب (قوله والأوجه الخ) هذا التفصيل ذكره الشمس الأثاني عن البيان وأجاب به صاحب المعيار لما سئل عن المسئلة وصححه ابن غازي في تكميل التقييد

اثنتا عشرة صورة (أو) وطئها (بملك) أو شبهته بان ظن أمته وكان حبسها (عن ملك) أو شبهته أو عن زنا أو غضب فهذه ثمانية مضافة للثاني عشر قبلها لا يتابيد فيها التحريم وله تزويجها بعد تمام ما هي فيه فصور عدم التأييد عشرون وصور التأييد ست عشرة فالجموع ست وثلاثون حاصلة من ضرب ستة وهي المحبوسة بنكاح أو شبهته أو ملك أو شبهته أو زنا أو غضب في مثلها وكلها مستفادة من المصنف ولو بالقياس كقياس شبهة النكاح عليه وكلها خارجة عن صور المقدمات (أو) وطء (مبوتة) في عدتها منه بنكاح (قبل زوج) لم يتابيد تحريمها لأن الماء ماؤه ومنعه منها لم يكن لاجل العدة بل لكونها لم تزوج غيره (كالحرم) بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الراء المفتوحة أي كما لم يتابيد التحريم في الوطء المحرم بنكاح كن عقده على هزيمة عجم أو ممرأة أو على محرم جميعها مع زوجته ثم وطئها (وجاز) لحاطب (تعريض) في عدة متولى عنها أو

مطلقة باثنا عشر غيره وأما الرجمي فيحرم التعريض فيها إجماعا لأنها زوجة وهو ضد التصريح ثم جواز له في حق من يميز بينهما وأما غيره فلا يباح له (كفك رغب) أو هب أو معجب وأنت الآن علينا كريمة وسيايتك من قبلنا خير أو رزق (و) جاز (الإهداء) في العدة لا النفقة عليها فإن أهدى أو أوافق ثم تزوجت غيره لم يرجع عليها شيء ومثل للمعدة غيره هاو لو كان الرجوع من جهتها والأوجه الرجوع عليها

إذا كان الامتناع من جهة الألف وأشرط (و) جاز بل ندب (تفويض الولي) وأولى الزوج (العقد لفاضل) أرجاه لبركت (و) جاز (ذكر)
 (للاوى) فالزوج أو الزوجة في (٣٣٠) العيوب لا تحذر ممن هي فيه ومحل الجواز ما يسأل عن ذلك ولا واجب لأنه من النصيحة

(قوله إذا كان الامتناع من جهتها) أى لأن الذى أعطى لأجله لم يتم أما ان كان الرجوع من جهته فلا رجوع له قولا واحدا (قوله تفويض الولي) أى ولي المرأة (قوله وأولى الزوج) فيه انه لا وجه للارولية والأولى أن يقول ومثله الزوج (قوله لفاضل) أى وأما تفويض العقد لغير فاضل فهو خلاف الأولى (قوله وذكر المساوى) أى انه يجوز لمن استشاره الزوج فى ان قصده التزوج بفلانة ان يذكر له ما يملكه فيها من العيوب ليحذر منها ويجوز لمن استشارته المرأة فى ان تصدها التزوج فلان ان يذكر لها ما يملكه فيه من العيوب لتحذر منه * واعلم أن محل كون ذكر المساوى جائزا لمن استشاره إذا كان هناك من يعرف حال المسئول عنه غير ذلك المسئول وبلا وجب عليه الذكر لأنه من باب النصيحة لآخيه المسلم وهذه طريقة الجزولى وهناك طريقة للقرطبي * وحاصلها انه إذا استشاره وجب عليه ذكر المساوى كان هناك من يعرف تلك المساوى غيره أم لا والا فيندب له ذكرها فقط وطريقة عجز ان محل الجواز إذا لم يسأله عما فيها من العيوب والا وجب عليه الذكر لأنه من باب النصيحة وعلى هذه الطريقة مشى شارحنا تبعا لمعنى واستبعد بن الوجوب خصوصا إذا كانت ذلك المسئول لم يتفرد بمعرفة المسئول عنه (قوله عن ذلك) أى عما فيها من العيوب (قوله وكره عدة من أحدهما) أى عفاة أن لا يحصل ما وعد به فيكون من باب اخلاف الوعد (قوله وان لم يثبت عليها ذلك) أى هذا إذا ثبت علميا ذلك بالبيئة أم لا وأما من يتكلم فيها وليست مشهورة بذلك فلا كراهة فى زواجها ومحل كراهة تزوج المرأة التى ثبت بالبيئة زناها إذا لم تحدث فلا كراهة فى زواجها بناء على ان الحدود جوارب ولا يقال ان قوله تعالى الزانية لا يتكهنها إلا زان يفيد حرمة نكاحها لانا نقول المراد لا ينكحها فى حال زناها أو انه يان للأنثى بها وأن الآية منسوخة (قوله أى يكره للمصرح) أى للذى صرح لها بالخطبة فى العدة (قوله وندب فرائها) وإذا فارقت الزانية البيعة لفرجها لغير فلا صداق لها وينبى ان يقيد بما إذا تزوجها غير عالم بذلك (قوله وعرض رآكنة الخ) أى ان من عقد على امرأة كانت ركنة لغيره فانه يندب له ان يرضها على من كانت ركنة له أولا فان عرضها عليه وحلله وسأحه منها فلا كلام وان لم يحلله فانه يستحب له فرائها (قوله وهذا مقابل لقوله فيما تهدم ونسخ ان لم ين) أى لأن الموافق لما تقدم من وجوب فسخ النكاح أن عرضها واجب لا مندوب (قوله فهو مبنى على الضعيف الخ) الحق أن قول المصنف فيما مر ونسخ ان لم ين أى استحبابا كما نص عليه ابن عبد البر فى الكافي وحينئذ فلا يكون ما هنا مبني على الضعيف المقابل لكلام المصنف فيما مر انظر بن وقال شيخنا المدوى يمكن حمل كلام المصنف هنا على استحباب العرض فيما بعد البناء وأما قبله فهو واجب وحينئذ فيأتى كلامه هذا على ما تقدم للشارح من وجوب الفسخ قبل البناء وقد يقال حيث كان الفسخ قبل البناء واجبا فإى نعمة فى العرض مع كونه النكاح يفسخ مطلقا طلبه الأول أو لم يطلبه بل سأحه تأمل (قوله وركنه) مفرد مضاف بضم بمعنى وكل أركانه ثم يراد الكل المجموع أى مجموع أركانه ولى الخ وحينئذ فلا يلزم عليه الاخبار عن الفرد بالمتعدد والضمير فى ركنه راجع للنكاح بمعنى العقد ومرادهم بالركن ما توقف عليه حقيقة الشيء فيشمل الزوج والزوجة والولى والصيغة (قوله ان الصداق كذلك) إذ لا يشترط ذكره عند عقد النكاح لجواز نكاح التفويض (قوله جعلها) أى الصداق والشهود الآن يقال جعل الشهود شرطاً والصداق ركناً مجرد اصطلاح لهم (قوله بأنكحت وزوجت) ومضارعهما كماضيهما كما فى التوضيح

(وَكْرَةً عِدَّةً) بِالنِّكَاحِ
فِي الْعِدَّةِ (مِنْ أَحَدِهِمَا) لِلْآخَرِ
دُونَ أَنْ يَعُدَّ الْآخَرُ وَإِلَّا
كَانَ مُوَاعِدَةً وَتَقْدِمُ
حُرْمَتُهَا (و) كَرِهَ (تَزْوِيجُ)
الْمَرْأَةِ (زَانِيَةً) أَيِ مَشْهُورَةٍ
بِذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهَا
ذَلِكَ (أَوْ) تَزْوِيجُ (مُصْرَحٍ
لَهَا) بِالْخَطَةِ فِي عِدَّتِهَا
(بَعْدَهَا) مُتَعَلِّقٌ بِتَزْوِيجِ
لِلْقَدَرِ أَيِ يَكْرَهُ لِلْمُصْرَحِ
أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بَعْدَ الْعِدَّةِ
(وَيُذَبِّقُ أَقْرَابَهَا) أَيِ الذِّكْرَ
مِنْ زَانِيَةٍ وَمُصْرَحٍ لَهَا فِي
الْعِدَّةِ (و) يَذَبُّ (عَرَضُ)
مُتَزَوِّجِ امْرَأَةٍ (رَاكِبَةٍ
لِقَبْرِ) أَيِ كَانَتْ رَكْنَتْ
لِقَبْرِ (عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى ذَلِكَ
الْقَبْرِ الَّذِي كَانَتْ رَكْنَتْ لَهُ
وَهَذَا مُقَابِلُ قَوْلِهِ فَمَا
تُحْدِثُ وَفَسَخَ أَنْ لَمْ يَبَيِّنْ قَبْرَ
مَبْنًى عَلَى الضَّعِيفِ مِنْ عَدَمِ
الْفَسْخِ قَبْلَ الْبِنَاءِ وَالْمُعْتَمَدِ
الْأَوَّلِ (وَرَكْنَتْ) أَيِ النِّكَاحِ
أَيِ أَرْكَانُهُ أَرْبَعَةُ الْأَوَّلِ
(وَلَى) وَالثَّانِي (صَدَقَ) وَ
الثَّلَاثُ (مَحَلٌّ) زَوْجٍ
وَزَوْجَةٍ مَعْلُومَانِ خَالِيَانِ
مِنْ اللُّوَانِغِ الشَّرْعِيَّةِ
كَلَّا - حَرَامٌ كَأَيِّ (و) الرَّابِعُ
(صِفَةٌ) وَلَمْ يَعُدَّ الشُّهُودُ
مِنَ الْأَرْكَانِ لِأَنَّ مَا هِيَ
الْعِدَّةُ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ وَبَرَدُ

عليه أن الصدق كذلك فالأولى جعلها شرطين

وبدا بالكلام على الصيغة لغة الكلام عليها فقال مصورة (بأنكحت وزوجت) ولو لم يسم صداقا كما بآل في التوفيق واعترضه

(و) صح (١) تسمية (مداق وهت) لك ابني مثلا أو تصدقت عليك بها بكذا فان لم يسم صداقا لم ينقد (وهل كل لفظ يقتضي البقاء مدة الحياة كمت) لك ابني صداق قدره كذا أو ملكك ابها أو أحلت وأعطيت ومنحك ابها بكذا (كذلك) أي مثل وهت حيث سمى صداقا فينقد به النكاح أولا ينقد ولو سمى صداقا (٣٣١) ككل لفظ لا يقتضي البقاء

كالجس والوقف والاجارة
والعارية والميرى وهو
الراجح (ردة وكفسيات)
عطف على أنكحت أي
الصيغة مصورة بأنكحت
من الولي وقيل ونحوه
كرضيت من الزوج
(و) انقد (١) قول
الزوج للولي (زوجي) أو
أنكحتي ابتك مثلا
(فيقول) أي الولي بأن
يقول زوجتك ابها أو
أنكحتك أو صلت إذ
لا يشترط تقديم الإيجاب
على القبول بل يتسبب
(ولزم) النكاح بالصيغة
منها (وإن لم يرض)
الآخر ولو قامت قرينة
على قصد المزل منهما معا
كالطلاق والعق • ولما
فرغ من الكلام على
الصيغة شرع في الكلام
على باقي الأركان على ترتيبها في
المتن ولهذا الولي وهو ضربان
مجهر وهو المالك فالأب
فوصيه وغيره وهو من • وأم
فبدأ بالمالك لقوته فقال

[درس]

(وجبر المالك) لمسلم المهر ولو
أخذوا كانت (أمة ومهداة)
(لا إضرار) عليها فان

واعترضه الناصر الثاني قائلا فيه نظر إذ العقود إنما تحصل بالماضي دون المستقبل لأن الأصل فيه الوعد
ولي الثاني الزوم (قوله) ومع تسمية مداق أي حقيقة كأن يقول وهتيا لك صداق قدره كذا
أو حكما كأن يقول وهتياك نفوسا (قوله) أو تصدقت الخ) فيه نظر بل كلامه هنا مقصور على لفظ
وهت لدعو الذي في الدونة وجميع ما عدا هذا اللفظ داخل في التردد الآتي • والحاصل أن تردد ابن
الناصر وابن رشد في جميع ما عدا أنكحت وزوجت وهت صداق انظر بن (قوله) يقتضي البقاء
أي تلك العتات (قوله) فينقد به النكاح) وهو قول ابن القصار وعبد الوهاب في الاشتراق والباقي
وابن العربي في أحكامه (قوله) أولا ينقد ولو سمى صداقا) أي وهو قول ابن رشد في القدمات
(قوله) ككل لفظ لا يقتضي الخ) تحصل من كلامه من الأقسام أربعة الأول ما ينقد به النكاح مطلقا سواء
سمى صداقا أولا وهو أنكحت وزوجت والثاني ما ينقد به إن سمى صداقا وإلا فلا وهو وهت فقط
والثالث ما فيه التردد وهو كل لفظ يقتضي البقاء مدة الحياة قبل ينقد به إن سمى صداقا وقبل لا ينقد
به مطلقا والرابع ما لا ينقد به مطلقا اتفاقا وهو كل لفظ لا يقتضي البقاء مدة الحياة (قوله) من الولي
أي ولي المرأة (قوله) فيعمل) أشعر اثباته بالقاء باشتراط القور بين القبول والإيجاب وصرح به في
القوانين فقال والنكاح عقد لازم لا يجوز فيه الخيار ويلزم فيه القور من الطرفين فان تأخر القبول يسيرا
جائز ولكن الذي في العبارة عن الباقي ما يقتضي الاتفاق صحة النكاح مع تأخر القبول عن الإيجاب
وبذلك أفق العبدوسى والقورى انظر بن (قوله) إذ لا يشترط تقديم الإيجاب) أي من الولي على
القبول أي من الزوج (قوله) وإن لم يرض الآخر) أي بعد حصول الصيغة منهما وظاهره أن خيار
المجلس غير معمول به عندما في النكاح وليس كذلك بل هو معمول به وأجيب بأن محل العمل به إذا
اشترط قرره شيخنا وما ذكره المصنف من لزوم النكاح وإن لم يرض هو التعمد ولو قامت قرينة على
إرادة المزل من الجانبين خلافا لقول القاسي إنه إذا علم المزل في النكاح طاعة لا يلزم (قوله) كالطلاق
والعق) أي وكذلك الرجعة (قوله) لقوته) أي في التصرف بسبب زواجه الأتمتع وجود الأب وله
أن يجبر الأب والسكر والكبيرة والصغيرة والذكر والأنثى لانهما مالم من أمواله وله أن يصلح ماله
بأي وجه شاء (قوله) وجبر المالك) أي لكل الرقيق أخذما بعده (قوله) السلم) وأما الكافر فلا
تعرض له (قوله) الحر) أي وأما المالك الرقيق فلا جبر له والجبر لسيده والراود الحر المالك لأمر
نفسه وإلا كان الجبر لوليه ومثل الحر المالك لأمر نفسه العبد الأذن له في التجارة فانه يجبر رفيقه
(قوله) من ذي عاقبة) أي من فيه أمر موجب للخيار كعقد أم برص أو جنون لا يصح منظر وقدر
(قوله) ولو حصل لها الضرر بعده) بل ولو قصد إضرارها بعده على التعمد ولا يؤمر جبره بتدبير ولا
تزوج لأن الضرر إنما يجب دفعه إذا كان فيه منع حق واجب ولا حق لها في النكاح وما في التوضيح
من أن محل عدم جبرها له على الزوج إذا قصد بتمتعها منه الصالحة ولم يقصد الضرر أما إذا
قصد الضرر أمر إما بالمبيع أو الزوج فهو ضيف (قوله) ذلك الرقيق) مفعول بجبر
(قوله) له) أي للمالك البعض الولاية أي على ذلك البعض فلا يزوج إلا بإذنه • وحاصله أن مالك

كان فيه إضرار أكثر وجبها من ذي عاقبة لم يجز له الجبر ولها الفسخ ولو طال الزمن (لا منكس) فلا جبر العبد أو الأمة السيد
على أن يزوجهما ولو حصل لها الضرر بعده (ولا) يجبر (المالك) بعض) الرقيق ذكر أو أنثى ذلك الرقيق والبعض الآخر أمحر أو ملك
غيره (وله) أي للمالك البعض (الولاية) على الأمة فلا تزوج بالذمة فلا تزوج المشتركة إلا بالذن الجلبع لأن رضا الزوجين ملهما معا الجهم

فأشكّل الفرع الثاني على الأول * ولما أنهى الكلام على النكاح ولواحقه من طلاق وفسخ وظهار ولعان شرع في الكلام على ما يتبع ذلك من عدة واستبراء وسكنى ونفقة وغيرها (٤٦٨) وبدأ بالكلام على العدة فقال [درس] (باب) في بيان ذلك وأسبابها

قلن انه لا يتأخر (قوله فأشكّل الفرع الثاني الخ) أجاب بعضهم بما حاصله ان الستة قاطعة وموجبة للعد مالم يقدر الله بسؤال النساء ويخبرن بأنه يتأخر فان وقع ذلك فبدرأ الحد لأن سؤالهن شبهة ومفاد هذا الجواب ان النساء لا يطلب سؤالهن ابتداء بل إذا وقع وزل وسئل النساء فانه ينتفى الحد إذا أخبرن بالتأخير وهذا بعيد من كلام الامام لأن التبادر من قوله سئل النساء طلب سؤالهن ابتداء الآن يقال قوله سئل النساء فيه حذف العاطف أي وسئل النساء أي وقدر سؤالهن اه شيخنا عدوى

(باب تعدد حرة)

(قوله في بيان ذلك) أي ما ذكر من العدة وهي المدة التي جعلت دليلاً على براءة الرحم لفسخ النكاح أو موت الزوج أو طلاقه وقوله على براءة الرحم يعني ان هذا أصل مشروعيتها وان كانت قد تكون لبرية الرحم (قوله وان كناية) أي هذا إذا كانت مسلمة بل وان كانت كناية (قوله أو أراد الخ) الأوضح أو طلقها ذمي وأراد مسلم نكاحها (قوله على المشهور) مقابله ما لابن لبابة من أن من لا يمكن حملها لصغر سواء كانت بنت سبع أو أقل أو أكثر لعدة عليها ولا على الكبيرة التي لا يغني حملها (قوله على المتمد) أي خلافاً لمن قال ان التي لا يمكن حملها ان لم تبلغ تسع سنين فلا عدة عليها وان باقها فعليها العدة (قوله وإن وطئها) أي لأن وطئها مجرد علاج (قوله بخلو) الباء سببية أي بسبب خلوه بالغ يعني بزوجه تنزيلاً للخلو بها منزلة الوطء لأنها مظنته وانما قيدنا بزوجه لان خلوه البالغ بالاجنية لا يوجب عليها عدة ولا استبراء قاله شيخنا (قوله أو هي حائض) الاولى أو كانت حائضاً أو نقساء عطفاً على قوله كان مريضاً (قوله لا مكان حمل للطيقة من وطئ) أي من وطئ البالغ ولو كان مريضاً وانظر هذا التعليل مع ما تقدم من انه لا يشترط امكان حملها على المشهور فلعلة مشى على مقابل ما تقدم وما الجواب بان الامكان الثابت هنا فالمراد به الامكان العقلي وأما النفي فيما تقدم فالمراد به العادي ففيه نظر فان الامكان العقلي في غير الطيقة أيضاً فتأمل (قوله على المتمد) أي خلافاً للقرافي القائل ان أنزل الحصى أو المحبوب اعتدت زوجهما بسبب خلوتهما كما أنهما يلاعنان لنفي الحمل وان لم ينزلا فلا لعان عليهما ولا عدة على زوجتيهما لا بخلوته ولا بعلاجه (قوله امكن شغلها) أي وطئها (قوله فيها) أي في الخلو وقوله ولو قال الخ أي لما تقدم أنه لا يشترط امكان حملها فالتبادر من شغلها شغل رحمها بالحمل فيكون ماشياً على مقابل المشهور وان أمكن الجواب عنه بان المراد بشغلها وطئها والحاصل أن التعبير بوطنها لإيهام فيه بخلاف التعبير بشغلها فانه يوم المشى على مقابل المشهور واحترز بقوله أمكن شغلها منه عما إذا كان معها في الخلو نساء متصفات بالعفّة والعدالة أو واحدة كذلك وعن خلو لحظة تقصر عن زمن الوطء فلا عدة عليها وأما لو كان معها في الخلو نساء من شرار النساء وجبت العدة لاتها قد تمكن من نفسها بحضرتهم دون المتصفات بالعفّة والعدالة فانهن بمنعها (قوله وان نفيه) أي هذا إذا أقرأ أو أحدها بالوطء في تلك الخلو بل وان نفيه (قوله لانهن حق لله) علة لحذف أي وانما وجبت العدة بالخلو المذكورة إذا تصادقا على نفي الوطء لانها الخ (قوله فلا تنفقه لها) أي في العدة ولا يتكامل لها الصداق هذان مرتبان على اقرارها بعدم الوطء وقوله ولا رجعة له فيها هذا مرتب على اقرار الزوج بعدمه

طلاق وموت وانواعها ثلاثة قرء وأشهر وحمل وأصناف للعدة معتادة وآيسة وصغيرة ومرتابة غير سبب أو به من رضاع أو مرض أو استعاضة وبدأ المصنف بالسبب الاول وهو الطلاق وبالنوع الاول وهو القرء فقال (تعدّد حرة وان كناية) طلقها مسلم أو أراد نكاحها من طلاق ذمي (اطاقت الوطء) وان لم يمكن حملها على المشهور اولم تبلغ تسع سنين على المتمد لان لم تطلقه فلا تخاطب بها وان وطئها (بخلو) زوج (بالغ) خلوه اعتداء أو زيارة ولو كان مريضاً حيث كان مطيقاً أو هي حائض أو نقساء أو صائمة لا مكان حمل للطيقة من وطئ لاصبي ولو قوى على الوطء إذا طلق عنه وليه لصلحة (غير محبوب) وأما المحبوب فلا عدة بخلوته ولا بوطنه أي علاجه وانزاله على المتمد (امكن شغلها) فيها ولو قال وطئها (منه) كان اوضح (وان نفيه) أي الوطء بأن تصادقا على

نفيه في الخلو لانها حق لله تعالى فلا تسقط بذلك (وأخذ)

بأقرارها) بنفي الوطء فيها هو حق لها فلا تنفقه لها ولا يتكامل لها الصداق ولا رجعة له فيها أي كل من أقر منها اخذ بأقراره اجتماعاً أو اشراداً

(قوله)

(لا) تعتد (غيرها) أي الخلوة (إلا أن تقر) هي فقط (به) أي بالوطء فتعتد فان أقر به وكذبت به ولم تعلم خلوة فلا عدة عليها وأخذ باقراره فيتكمّل عليه الصداق ويلزمه النفقة والسكنى (أو) إلا أن (يظهر حمل) بها مع انكاره (٢٦٩) الوطء ولم تعلم خلوة (ولم ينه)

بلمان فان طلقها اعتدت بوضعه وان لاعن استبرأت بوضعه فلا بد من وضعه على كل حال لكن فيما اذا لم ينه وطلق يسمى عدة ويترتب عليه احكام عدة من توارث ورجعة ونفقة بخلاف ما اذا قام بلمان فانه يسمى استبراء ولا يترتب عليه ما ذكر (ثلاثة اقراء) متعلق بتعدد (اطهار) بدل او بيان من اقراء فالقرء بفتح القاف وتضم هو الطهر لا الحيض (و) عدة (ذى الرق) ولو مكتوبة أو بعضه من زوجها حراً أو عبداً (قرآن) بفتح القاف على الأشهر ولو قال ذات الرق لكان احسن لأن ذا المذكر واجب بان المراد الشخص ذى الرق ومعلوم ان المعتد هو الزوجة (والجميع) من الاقراء الثلاثة للحره والقرأين لذات الرق (للاستبراء) أى برأه الرحم (لا) القرء (الأول) فقط) هو الذى للاستبراء والباقي تعدد خلافاً لزمه (على الأرجح) متعلق بقوله والجميع للاستبراء لقول ابن يونس والأول ايئب والعدة المذكورة

(قوله لا تعتد غيرها) أى كقبلة أوضة (قوله إلا أن تقر به) أى بوطء البالغ من غير ان يعلم له خلوة بها وكذبها فى ذلك وأولى اذا صدقتها فتعتد وليس هذا مكرامع قوله وأخذ باقرارها لأن هذا فى غير الخلوة وذلك فيها والتقرب سابقا النفى والتقرب به هنا الوطء (قوله ويلزمه النفقة والسكنى) أى مدة العدة التى لا تلزمها والحق ان مؤاخذته انما هو بتكميل الصداق إن كانت سفية أورشيدة على احد التأويلين واما النفقة والكسوة والسكنى فلا يؤخذ بها مطلقا الا اذا صدقته كما تقدم فى قوله وللصدقة النفقة أى والكسوة راجع ما تقدم انظر بن (قوله او يظهر حمل بها) أى إذا لم تعلم الخلوة بينهما وظهر بها حمل ولم ينه الزوج بلمان فاذا طلقها وجبت العدة عليها (قوله مع انكاره الوطء) الأولى مع انكارها الوطء لأجل ان يقابل ما قبله (قوله اعتدت بوضعه) أى ولها النفقة والسكنى فى العدة (قوله استبرأت بوضعه) أى ولا عدة عليها من الزوج لعدم البناء بها فلا نفقة لها ولا سكنى عليه (قوله ولا يترتب عليه ما ذكر) أى من التوارث والنفقة والسكنى (قوله بثلاثة اقراء) أى سواء كان النكاح الذى اعتدت من طلاقه صحيحا أو فاسدا مختلفا فى فساد أو مجمعا على فساد وكان يدرأ الحد كما لو تزوج اختغير عالم بذلك وطلقها والا كان الواجب فيه الاستبراء كما لو نكح اخته نسا أو رضاعا عالما بذلك (قوله اطهار) اعلم ان كون الاقراء التى تعتد بها المرأة هى الاطهار مذهب الأئمة الثلاثة خلافاً لأبى حنيفة ومواقفه من أن الاقراء هى الحيض واستدل الثلاثة بان القرء مشترك بين الحيض والطهر ووجود التاء فى قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء يدل على ان العدود مذكر وهو الطهر واخذ أبو حنيفة بان الذى به براءة رحمها حقيقة انما هو الحيض لا الطهر (قوله بدل أو بيان من اقراء) أى وليس نعتا له لأن الأصل فى النعت التخصيص فيوم ان الاقراء اطهار وغير اطهار وليس كذلك وكونه صفة كاشفة فهو خلاف الأصل فى النعت ولا تصح قراءته بالاضافة لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه وهو ممنوع عند البصريين واجازها الكوفيون إذا اختلف المتضايان لفظا كما هنا (قوله فالقرء الخ) هذا منفرع على ما قبله من ان الاقراء هى الاطهار أى أنه يتفرع على ذلك ان القرء الذى هو مفرد الاقراء هو الطهر لا الحيض وقوله بفتح القاف حال من المبتدأ وهو القرء (قوله ومعلوم ان المعتد هو الزوجة) أى فلا يقال ان الشخص ذا الرق صادق بالتذكر (قوله والجميع للاستبراء) هذا القول للابهرى ورجحه ابن يونس والقول الثانى للقاضى عياض ورجحه عبدالحق ونقل اللواق عنها ما يقتضى القولين وتظهر فائدة الخلاف فى التسمية فيلزمها الثلاثة اقراء على الأول وقرء الطلاق فقط على الثانى لأنها ليست من أهل التعبد (قوله والأول ايئب) أى لسقوط العدة عن غير المدخول بها فلو كانت العدة هى القرء الأول والاثنان للتعبد لما كان لتخصيصهما بالمدخول بها معنى لأن التعبد لاعلة له فهو موجود فى المدخول بها وغيره فاعتقضاء ان غير المدخول بها يلزمها والقرآن اللذان للتعبد دون قرء الاستبراء (قوله والعدة المذكورة الخ) أى وهى الثلاثة اقراء للحره والقرآن للامة (قوله ولو اعتادته فى كالسنة) رد بلوما حكا ابن الحاجب من انها محل بمجرد مضي السنة ولا تنتظر الاقراء وانكر وجوده ابن عبدالسلام والصف ابن عرفة (قوله فانها تعتد بالاقراء) أى فاذا مضت الخمس سنين عادت ولم تحض فقد حلت وان اتاها الحيض انتظرت الحيضة الثانية فاذا جاء وقتها ولم تحض فقد حلت وان حاضت انتظرت الحيضة الثالثة فاذا جاء وقتها فقد حلت على كل حال اتاها الدم أولا (قوله فى كل عشر سنين مثلا مرة) اراد ما زاد على الخمس سنين التى هى اقصى امد الحمل

فيمن اعتادت الحيض فى أقل من سنة بل (ولو اعتادته فى كالسنة) مرة وأدخلت الكاف الخمس سنين فانها تعتد بالاقراء وأما من عادت ان يأتها الحيض فى كل عشر سنين مثلا مرة فالذى لأبى الحسن على المدونة وغيره

انها هل تعتد سنة يضاء قياسا على من يأتيها في عمرها مرة او بثلاثة أشهر لأن التي تعتد سنة محصورة في مسائل هتاني ليست هذه منها وقيل تعتد بالاقراء كمن عادت كالسنة ثم ان جاء وقت حيضها بعد تمام السنة مثلا ولم تحض حلت والا انتظرت الثانية فان لم تحض وقت مجيئها حلت والا انتظرت الثالثة فان جاء وقت حيضها حلت على كل حال هكذا نصوا (أو أَرْضَعْتَ) فانها تعتد بالاقراء ولا تنتقل عنها الى السنة مادامت ترضع طال او قصر فان انقطع الرضاع اعتدت بالاقراء فان لم تحض حتى انت عليها سنة من يوم قطعت الرضاع حلت والأمة (٤٧٠) في السنة كالحره (أو استحيضت و) قد (ميزت) بين الحيض والاستحاضة

برائحة أولون او كثرة فتعتد بالاقراء (والزوج) المطلق طلاقا رجيا (انتراع ولد) للطلقة (الرضع) ليمتجل حيضها (فراراً من أن ترضع) ان مات وهي في العدة وإن لم يكن مريضاً وله منها من ان ترضع ولد غيره ولو باجرة وله فسخ الاجارة الا اذا كانت آجرت نفسها قبل الطلاق بطله فليس له فسخها (أو ليتزوج أختها) مثلاً (أو راحة) غيرها (إذا لم يضر) الانتراع (بالولد) بان لم يقبل غيرها أو لآمال للاب ولا للولد والام يجوز انتراعه منها (وإن لم تميز) المستحاضة المطلقة بين الدمين (أو تأخر) حيض المطلقة (بلا سبب) أصلاً (أو) بسبب أنها (مرضت) قبل الطلاق أو بعده فانقطع حيضها (تربصت) في هذه المسائل الثلاثة (تسعة) من الأشهر استبراء لزوال الرية لأنها مدة الحمل غالباً (ثم

(قوله) انها هل تعتد سنة يضاء (أي من يوم الطلاق وهذا هو الصواب كما بين وشيخنا العدوي) (قوله) او بثلاثة أشهر (أي كالأيسة هذا بعيد جداً) (قوله) وقيل تعتد بالاقراء (وهو ما نقله الشيخ أحمد الزرقاني عن أبي عمران والصواب ان كلام أبي عمران انما هو فيمن عادت ان تحيض في كل خمس سنين مرة كما في ابني الحسن على المدونة والناصر نقلاً عنه ولا يخالف له في انها تعتد بالاقراء على ما تقدم) (قوله) كالسنة (أي كمن عادت ان يأتيها الحيض في كل سنة او نحوها كخمس سنين) (قوله) مثلاً (أي أو بعد تمام الخمس سنين أو تمام العشر على ما نقله الشيخ أحمد عن أبي عمران) (قوله) على كل حال (أي سواء اتاها الدم أولاً) (قوله) هكذا نصوا (قال ابن عرفة مانصه ابن رشد قال محمد ومن يتأخر حيضها كسنة أو أكثر عدتها سنة يضاء ان لم تحض لوقتها والا فأقراؤها ولا يخالف له من أصحابنا) (قوله) فان انقطع الرضاع اعتدت بالاقراء (أي ان اتاها الحيض) (قوله) وللزوج انتراع الخ) هذا إذا تأخر حيضها عن زمنه المعتاد لأجل الرضاع اما ان علم ان حيضها يأتيها في زمنه المعتاد ولم يتأخر عن أجل الرضاع فليس له حينئذ انتراعه لتيبين أنه انما أراد اضرارها به بن * وحاصل فقه المسئلة ان من طلق زوجته الموضع طلاقاً رجياً فمكثت سنة لم تحض لأجل الرضاع فانه يجوز له أن يتزوج منها ولده خوفاً من أن يموت قترته ان لم يضر ذلك بالولد لكونه يقبل غير أمه والا فلا يجوز له أن يتزوجه منها وا. اكان له انتراعه رعياً لحق غيره من الورثة فأحرى لحق نفسه بان يتزوجه ليستمجل حيضها لأجل سقوط نفقتها أو لأجل أن يتزوج من لا يحل له جمعها معها كأختها أو خامسة بالنسبة اليها كما قال المصنف (قوله) ليمتجل الخ) أي لأجل أن تخلص من العدة (قوله) اذا لم يضر بالولد لا يقال إن الحق في الرضاع للام إذا طلبته فمقتضاه أنه ليس له انتراعه منها لانا نقول هذا عذر يسقط حقها في إرضاعه وأما حضانتها فبأية وعلى الأب أن يأتي له بمن ترضعه عندها اه بن (قوله) بان لم يقبل غيرها) تصوير للمنفى في كلام المصنف وقوله والام يجوز أي والا بان أضر الانتراع بالولد لم يجوز انتراعه فهو راجع لكلام المتن (قوله) أو مرضت) مقابله لأشبه انها كالمرض تعتد بالاقراء قال في التوضيح وفرق ابن القاسم بينهما بان المرضع قادرة على إزالة ذلك السبب فكانت قادرة على الاقراء بخلاف المرضة فانها لا تقدر على رفع السبب فاشبهت اليائسة ومثل تأخر الحيض لمرض تأخره لطرية (قوله) تربصت تسعة) ونعتبر تلك التسعة من يوم الطلاق على ما في المدونة (قوله) ثم اعتدت بثلاثة) وقيل ان السنة كلها عدة والصواب ان الخلاف لفظي كما يفيد عبارة الأئمة اذ يبعد كل البعد أن يقال بعدم التأيد بتزوجها في التسعة والتأيد في تزوجها بعدها كما يبعد أن يقال بمنع النفقة والكسوة والرجعة في التسعة واباحة ذلك بعدها تأمل النظر بن (قوله) وشبه في الثلاثة) أي الثلاثة أشهر (قوله) ولوبرق) مقابل لو قولان احدهما ان الأمة المستحاضة التي لم تميز بين الدمين والتي تأخر حيضها بلا

اعتدت بثلاثة) وحلت بعد السنة حرة أو أمة وشبه في الثلاثة قوله (كعدة من لم تر الحيض) سبب

لصهر وهي مطبقة أو لكونها لم تراه أصلاً (و) عدة (اليائسة) من الحيض فانها ثلاثة أشهر وقوله (ولوبرق) مبالغة في قوله وان لم تميز الخ (وتم) الشهر الأول الذي وقع فيه الطلاق ثلاثين يوماً (من الرابع في الكسر) فتأخذ من الرابع ايما بقدر الايام التي مضت من الشهر الذي طلقت فيه ثم ان كان كاملاً فظاهر وان كان ناقصاً زادت يوماً فان طامها في اليوم العاشر فجاء ناقصاً أخذت من الرابع احد عشر يوماً واما الثاني والثالث فتعتبرهما بالأهلة من كمال أو نقص كالاول إن طلقها قبل فجره (ولمّا) فتجن أي بطل فلم يحسب (يوم الطلاق)

للسبوق بالفجر فلوطئاً في اليوم الأول بعد الفجر أخذت من الرابع يومين أن كان الأول ناقصاً وتحل بغروب الشمس وكذلك يلغى يوم النوت في غدة الوفاة (ولو حاضت) من تربصت سنة (في) ثناء (السنة) ولو في آخر يوم منها (انتظرت) الحيضة (الثانية) أو تمام سنة يضاء فإن تمت السنة ولم تر الحيض حلت مكانها (و) إن رأت الحيض فيها (٤٧١) ولو في آخر يوم منها انتظرت الحيضة

(الثالثة) أى أو تمام سنة يضاء لادم فيها أن كانت حرة واكتفت بالثانية أن كانت أمة فالحاصل أنها تحل باقرب الأجلين من الحيض أو تمام السنة (ثم إن احتاجت) من تربصت سنة (لعدة) أخرى بعد ذلك من طلاق أو استبراء (فالثالثة) الأشهر عدتها ما لم ترقها الدم والا انتظرت الثانية والثالثة أى أو تمام سنة كما تقدم • ولما كان استبراء الحرة مساوياً لعدتها بخلاف الأمة أشار إلى ذلك بقوله (ووجب) على الحرة الطهينة (إن وطئت بزناً أو شبهة) بطلت أو نكاح فاسد إجماعاً كحرم بنسب أو رضاع (ولا يبطأ الزوج) زوجته زمن استبراءها مما ذكر أى يحرم إذا لم تكن ظاهرة الحمل والافلا (ولا يقدر) زوج عليها زمنه (أو غاب) على الحرة (فاسب) أو ساب أو مشتر لها جهلاً بحرثها أو فسقاً لأن القية مظنة الوطء (ولا يرجع)

سبب أو بسبب مرض أو طربة عدتها شهران والقول الآخر شهر ونصف ووجه المشهور أن الحمل لما كان لا يظهر في أقل من ثلاثة فلذا باشتراك الحرة والأمة في السنة وعدم اختلافهما فيها كالأقراء اه توضيح (قوله السبوق بالفجر) صفة للطلاق أى وأما لو وقع الطلاق قبل الفجر حسبت ذلك اليوم من الأشهر وقوله فلو طلقها في اليوم الأول أى من الشهر (قوله) فالحاصل أنها تحل باقرب الأجلين (أى خلافاً لما يوهمه ظاهر المصنف من أنها تنتظر الحيضة الثانية والثالثة ولو مضت لها سنة يضاء) قوله مساوياً لعدتها (أى الألفى للعتان والردة والزنا فإن استبراءها في هذه حيضة واحدة) قوله (أو نكاح فاسداً) أى لا يدرأ الحد كتنكاح المحرم عالمها أما أن كان يدرأ الحد فالواجب فيه العدة لا الاستبراء كتنكاح المحرم من نسب أو رضاع جهلاً بذلك ولم يعلم به حتى دخل وقد أجمل الشارح في ذلك تبعاً لعقب التابع لابن غازي والحق ما ذكرناه من التفصيل اه بن (قوله) إذا لم تكن ظاهرة الحمل (أى منه قبل وطئها والزنا والشبهة وقوله) وإلا فلا أى فلا يحرم بل قيل بكراهة الوطء وقيل بجواز ذكر هذه الأقوال ابن يونس لكن في البيان أن المذهب في ظاهرة الحمل هو التحريم قهلاً أبو طي السنائى وكذا في فتاوى البرزلى نقلاً عن نوازل ابن الحاج وفي العيار آخر نوازل الإيلاء والظهار والأمان عن أبي الفضل العقباني وغيره وعلمه بأنه ربما ينفش الحمل فيكون تدخلاً ما غير بما فيه وهو ظاهر اه بن والحاصل أن الحامل إذا زنت هل يجوز لزوجها الذى حملت منه قبل الزنا وطؤها قبل أن تضع أولاً يجوز أقوال ثلاثة قيل بالجواز وقيل بالكراهة وقيل بالحرمة أما لو حملت من زنا أو من غصب المحرم على زوجها وطؤها قبل الوضع اتفاقاً (قوله) ولا يقدر زوج عليها زمنه (أى زمن الاستبراء مما ذكر إن كانت خالية من الأزواج فإن عقد عليها وجب فسخه فإن انضم للعقد تلذذ تأبد تحريراً عليها سواء كان التلذذ في زمن الاستبراء أو بعده إن كان التلذذ بالوطء أو بالمقدمات وكان التلذذ في زمنه لا بعده كما مر (قوله) أو غاب غاصب الخ (أى غيبة يمكن فيها الوطء منه والا فلا شيء عليها اه بن) قوله فذات الإقراء ثلاثة (أى إن كانت حرة كما هو للوضع أى وحيضة واحدة إن كانت أمة قال في الجلاب وإذا زنت المرأة أو غصبت وجب عليها الاستبراء من وطئها ثلاث حيض وإن كانت أمة استبرأت بحيضة كانت ذات زوج أو غير ذات زوج اه بن وقوله فذات الإقراء ثلاثة أى ولو تأخر حيضها برضاع وقوله والمرتبة أى هى المستحاضة التى لم تميز بين الدمين وقوله ومن معها أى من تأخر حيضها لمرض وبلا سبب من الأسباب للذكورة كالمرض والرضاع فيصدق بما إذا تأخر لطربة (قوله) وفي إيجاب الاستبراء في امضاء الولي الخ (حاصله أن المرأة إذا كانت شريفة وولدت رجلاً من عامة المسلمين عقد لها بدون إذن وليها الخاص غير المجبر ودخل بها الزوج ثم اطاع وليها على ذلك قبل الطول فأجاز نكاحها وامضاء أو أنه فسخه وأراد الزوج أن يتزوجها بعد ذلك باذن الولي فهل يجب عليه الاستبراء من وطء زوجها الحاصل قبل الإجازة نظراً لفساد الماء أو لا يجب الاستبراء لأن الماء ماؤه وإن كان فاسداً قولان والراجح الثانى وهو عدم وجوب الاستبراء (قوله الغير المجبر) إجماعاً بذلك لأنه لو كان مجبراً التحتم الفسخ ولا يجوز له الامضاء (قوله) ودخل بها الزوج

لها (أى لقولها في عدم الوطء أى لا تصدق في ذلك ولو عبر بذلك لكان أوضح وقوله (قدرها) فاعل وجب أى قدر العدة على التفصيل المتقدم فذات الإقراء ثلاثة قروء والمرتبة ومن معها سنة والصغيرة والياسة ثلاثة أشهر (وفي) إيجاب الاستبراء (في) امضاء الولي (الغير المجبر) نكاح من تزوجت بغير إذن وهى شريفة ودخل بها الزوج ثم اطاع الولي على ذلك فأمضاء وكذا سفيه تزوج بغير إذن وله أو عبد بغير إذن فكيفه ودخل فامضاء الولي أو السيد بعد العلم نظراً لفساد الماء وعدم إيجابه لأن الماء ماؤه (أو) إيجابه في (فسخه)

وأراد الزوج تزوجها بعده باذنه وعدم إيجابه (تردد) والراجح عدم الإيجاب فيهما (واعتدت) المطلقة (بطهر الطلاق) أي بالطهر
الذي طلق فيه (وإن لحظة) (٤٧٢) بسيرة بل لوقال لها أنت طالق قتل الدم عقب النطق بالقاف بلا فصل حسبته طهرا (فتحل)

بأول الحيضة الثالثة (بالنسبة إلى هذه أي بمجرد نزول الدم ان طلقت طاهرا لأن الأصل عدم انقطاعه بدزوله (أو) بأول الحيضة (الرابعة) إن طلقت بكحيض (دخل النفس بالكاف وهو ظاهر لأنه قد تم الطهر الثالث برؤية الرابعة ورتب على قوله فتحل بأول الحيضة الثالثة قوله (وهل ينبغي أن لا تمجل) (العقد (برؤيته) أي الدم في أول الحيضة الثالثة لاحتمال انقطاعه بل تصبر يوما أو بعض يوم له بال وهو قول أشهب أولا ينبغي وهو قول ابن القاسم حلها برؤية الدم كاتهم وهل الخلاف حقيق بناء على حمل ينبغي على الوجوب أولا بناء على حمله على التدب وابن القاسم لا يخالفه لأن قوله حل لا ينافي التدب (تأويلان) الاظهر الوفاق ولو قال أشهب ينبغي أن لا تمجل وهل وفاق تأويلان لكأن أين (ورجع في قدر الحيض هنا) أي في العدة والاستبراء (هل هو يوم)

أي وألا فلا استبراء عليها اتفاقا (قوله) وأراد الزوج تزوجها بعده باذنه (أي وأما لو أراد أجنبي أن يتزوجها بعد فسخ الولى فإن العدة واجبة قولاً واحداً (قوله تردد) مقتضى نقل التوضيح والموافق أنهما في الفسخ تأويلان وذكر ابن عرفة الخلاف في المستثنين ونسب وجوب الاستبراء لسحنون وابن اللاجشون وعندهم للمالك وابن القاسم ومقتضاه أنهما قولان ويظهر منه أن عدم الوجوب هو الراجح خلافا لما ذكره عقب من ترجيح القول بالوجوب فيهما اهـ بن (قوله) والراجح عدم الإيجاب فيهما (أي في مسألة الامضاء والفسخ (قوله بالطهر الذي طلق فيه) أي وإن كان قد وطئها فيه وإن كان خلاف السنة (قوله وإن لحظة) أن قلت يلزم على ذلك أن العدة قرآن وبعض قرء ثالث وقد قال للولى يترصن بأنه سهن ثلاثة قروء قلت اطلاق الجمع على مثل ذلك شائع قال تعالى الحج أشهر معلومات مع أنه شهران وبعض ثالث فهو نظير ما هنا (قوله بالنسبة لهذه) أي للمطلقة في طهر (قوله أي بمجرد) أي أنها محل بمجرد نزول الدم الثالث وقوله لأن الأصل الحل جواب عما يقال كيف محل بمجرد نزوله مع أنه يمكن انقطاعه قبل أن ينزل القدر المعتبر منه في العدة (قوله لأن الأصل النخ) أي فإن انقطع رجوع فيه للنساء (قوله ورتب على قوله فتحل بأول الحيضة الثالثة قوله الحل) الحق أن قوله وهل ينبغي النخ مرتب عليهما معا أي على قوله فتحل بأول الحيضة الثالثة وعلى قوله أو الرابعة أن طلقت بكحيض * والحاصل أنه لا فرق بين الحيضة الثالثة والرابعة إذا طلقت في كحيض من كونها محل برؤية أولها عند ابن القاسم وينبغي أن لا تمجل النكاح برؤية أولها عند أشهب (قوله وهل ينبغي النخ) ظاهر المصنف أن التأويلين في انبغاء تمجيل العقد برؤية الدم وعدم انبغاء تمجيله وليس كذلك بل التأويلان بالوفاق والخلاف بين كلام ابن القاسم وأشهب * وحاصل المعنى المراد من المصنف أنه ذكر في الدونة قول ابن القاسم محل بمجرد رؤية الدم وقول ابن وهب أنها لا محل برؤية أول الدم ثم قال وقال أشهب ينبغي أن لا يسجل النكاح بأول الدم فاختلف هل هو وفاق لابن القاسم بناء على حمل ينبغي على الاستحباب وهو تأويل أكثر الشيوخ واختاره ابن الحاجب لأن ندب عدم التعميل لا ينافي الحلية بأول الدم أو خلاف بناء على حمل ينبغي على الوجوب وهو تأويل غير واحد واليه ذهب سحنون لقوله هو خير من رواية ابن القاسم وإلى الوفاق والخلاف أشار للمصنف بالتأويلين ولذا قيل صواب المصنف لو قال وفيها وينبغي أن لا تمجل برؤيته وهل وفاق تأويلان اهـ بن (قوله لاحتمال انقطاعه) أي قبل مضي يوم أو بعضه (قوله بل تصبر) أي بعد رؤيته (قوله لان قوله محل النخ) أي لأن قول ابن القاسم أنها محل برؤية الدم لا ينافي أنه يقول بنسب تأخير العقد حتى يمضي يوم أو بعضه بعد رؤية الدم فإن عجبت برؤيته وتزوجت ولم ينقطع كان تزوجها واقعا بعد العدة اتفاقا وإن انقطع قبل أن يمضي بعض يوم له بال كأن تزوجها واقعا في العدة لأنها لا تحسب ذلك الدم حيضة عند الجمهور وواقعا بعد العدة عند ابن رشد وأبي عمران كما في ح (قوله للنساء) متعلق بقوله ورجع أن قلت قوله هل هو يوم أو بعضه يمارض قوله فتحل بأول الحيضة الثالثة فإن مقتضى حلها بأول الحيضة الثالثة أنه لا يرجع في قدره قلت لا معارضة لأن معنى قوله فتحل بأول الحيضة الثالثة أن مجرد رؤية أول

الدم

فأكثر فلا يكفي بعض اليوم (أو) هو (بعضه) أي بعض يوم له بال بان زاد على ساعة فلكية لا مطلق بعض (للنساء) المارقات بذلك لاختلاف الحيض في النساء بالنظر إلى البلدان قد يكون أقله يوما عند بعضهم باعتبار بلادهم وقد يكون أقله بعض يوم عند بعض آخر باعتبار بلادهم أيضا واحترز بقوله هنا عن باب العادة فإن أقله فيه دفعة (و) رج